

الجمهورية اليمنية
شركة يمن موبايل للهاتف النقال
ادارة المشتريات والمخازن

الوثائق النمطية

اسم المشروع: شراء و توريد أخبار

رقم المناقصة العامة: (2018/02)

الخاصة بشراء و توريد أخبار

القسم الأول

الاعلان

تعلن شركة يمن موبайл للهاتف النقال (س.م.ي) عن إنزال المناقصة العامة التالية ضمن البرنامج الاستثماري للعام 2018 م :

م	رقم المناقصة	اسم المناقصة	مبلغ الضمان بالدولار	آخر موعد للاستفسارات وآخر موعد لبيع الوثائق	تاريخ فتح المظاريف	مبلغ الرسوم بالريال
1	02-2018	شراء وتوريد أخبار	\$ 450	08/05/2018	14/05/2018	10,000

على الشركات الراغبة الدخول في هذه المناقصة تقديم طلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى: شركة يمن موبайл للهاتف النقال- ادارة المشتريات والمخازن - قسم المشتريات - مكتب المناقصات (بالجراف شارع التلفزيون امام مجلس الشورى)، لأخذ نسخة من المواصفات مقابل الرسوم المحددة أعلاه (لا ترد).

- يقدم العطاء في مظروف مغلق ومحظوم بالسمع الأحمر إلى عنوان شركة يمن موبайл للهاتف النقال المحدد أعلاه ومكتوباً عليه اسم الشركة والمشروع ورقم المناقصة، واسم مقدم العطاء، وفي طيه الوثائق التالية:

- ضمان بنكي بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ مقطوع كما هو محدد بالجدول أعلاه صالح لمدة (120 يوم) من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع.
- صورة من شهادة التسجيل والتصنيف سارية المفعول.
- صورة من شهادة ضريبة المبيعات + البطاقة الضريبية سارية المفعول.
- صورة من البطاقة التأمينية + البطاقة الزكوية سارية المفعول.
- صورة من شهادة مزاولة المهنة.

تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الوثائق والشهادات المشار إليها آنفاً ويكتفى بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.

- فترة صلاحية العطاء 90 يوم من تاريخ فتح المظاريف .
- آخر موعد لاستلام العطاءات هو الساعة الواحدة ظهراً وسيتم فتح المظاريف بحضور أصحاب الشركات أو من ينوب عنهم في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً بحسب التاريخ المحدد أعلاه، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادة بحالتها المسلمة إلى أصحابها.
- سيتم فتح المظاريف بمقر شركة يمن موبайл الموضح بعالية بمكتب مدير إدارة المشتريات والمخازن بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتوقيع رسمي موقع ومحظوم.
- يمكن للراغبين في المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام للفترة المسموحة بها لبيع وثائق المناقصة، أو عن طريق زيارة موقعنا الإلكتروني

www.yemenmobile.com.ye

؛ ؛ والله ولي التوفيق ؛ ؛

الفهرس

رقم الصفحة	البيان	القسم	م
2	الإعلان	القسم الأول	.1
3	التعليمات إلى مقدمي العطاءات	القسم الثاني	.2
20	قائمة بيانات العطاء	القسم الثالث	.3
24	الشروط العامة للعقد	القسم الرابع	.4
36	الشروط الخاصة للعقد	القسم الخامس	.5
38	- جدول المتطلبات:	القسم السادس	.6
39	- جدول بالتوريدات ومواعيد التسليم ومكان/أماكن التوريد.		
40	- جدول بالخدمات المكملة.		
41	- المواصفات الفنية.		
41	- جداول الأسعار.		
41	- الرسومات (بحسب انتظام الحالة).		
42	النماذج:	القسم السابع	.7
42	- نموذج تقديم العطاء		
43	- نموذج ضمان العطاء		
44	- نموذج إخطار قبول العطاء		
45	- نموذج ضمان الأداء		
46	- نموذج ضمان الدفعة المقدمة		
47	- نموذج تفويض المصنع		
48	- نموذج ضمان الجودة		
49	- نموذج العقد		

القسم الثاني : التعليمات إلى مقدمي العطاءات

أ- مقدمة

سيتم تمويل تنفيذ عملية الشراء المطلوبة في جدول المتطلبات من مصدر التمويل الموضح في قائمة بيانات العطاء.

1-1 مصدر التمويل
هذا الإعلان / الدعوة مفتوحة لجميع الموردين أو المصنعين للبضائع للتقدم بعطاءاتهم للمشاركة في هذه المناقصة.

1-2 مقدمو العطاءات المؤهلون
لا يحق لأي من مقدمي العطاءات التعامل، بشكل مباشر أو غير مباشر مع الاستشاريين المكلفين من قبل الجهة بتقديم خدمات استشارية لإعداد التصاميم والمواصفات الفنية والوثائق الأخرى التي يتعين استخدامها لشراء السلع والمواد المطلوبة شراؤها بموجب هذا الإعلان/الدعوة لتقديم العطاءات.

2-2 مقدمو العطاءات المؤهلون
لا ينبغي أن يكون مقدم العطاء من أخل بالمبادئ الأخلاقية وقواعد السلوك أو من تكون أسماؤهم مدرجة في القائمة السوداء وفقاً للبند 1-36) من هذه التعليمات.

3-1 السلع والخدمات المكملة
جميع السلع والخدمات المكملة ذات الصلة التي يتعين توريدها بموجب العقد سيكون منشؤها البلدان المؤهلة.

3-2 السلع والخدمات المكملة
لأغراض هذا البند تعني كلمة "المنشأ" المكان الذي يتم فيه استخراج تلك البضائع أو تعدينهما أو زراعتها أو إنتاجها، أو المكان الذي يتم فيه توفير الخدمات التكميلية ذات الصلة. وتعتبر البضائع مصنعة عندما تؤدي عمليات التصنيع والمعالجة والتجميلات الجوهرية الكبرى إلى إخراج منتج معترف به تجاريًّا تختلف خصائصه الأساسية جوهرياً من حيث الغرض أو الاستخدام عن مكوناته.

3-3 السلع والخدمات المكملة
منشأ البضائع والخدمات ليس بالضرورة أن يحمل نفس جنسية مقدم العطاء.

4-1 تكاليف إعداد العطاء
يتحمل مقدم العطاء جميع التكاليف الخاصة بإعداد وتقديم العطاء ولن يكون "المشتري المحدد أسمه في قائمة بيانات العطاء مسؤولاً بأي حال عن هذه التكاليف بغض النظر عن نتيجة المناقصة.

ب- وثائق المناقصة

- 5- محتويات وثائق المناقصة
- 1-5 تحدد وثائق المناقصة السلع والمواد والخدمات المكملة المطلوبة وإجراءات المناقصة وشروط العقد. وتتضمن الوثائق بالإضافة إلى الإعلان أو الدعوة لتقديم العطاءات ما يلي:
- أ. التعليمات إلى مقدمي العطاءات.
 - ب. قائمة بيانات العطاء.
 - ج. الشروط العامة للعقد.
 - د. الشروط الخاصة للعقد.
- هـ. جدول المتطلبات (المستلزمات):
1. جدول التوريدات ومواعيد ومكان/أماكن التوريد.
 2. جدول الخدمات المكملة.
 3. الموصفات الفنية.
 4. جداول الأسعار.
 5. الرسومات (بحسب انطباق الحالة).
 - و. نموذج تقديم العطاء.
 - ز. نموذج ضمان العطاء.
 - ح. نموذج اخطار قبول العطاء.
 - ط. نموذج ضمان الأداء.
 - ي. نموذج ضمان الدفعية المقدمة.
 - ك. نموذج العقد.
 - ل. نموذج تفويض المصنع.
 - م. نموذج ضمان الجودة.
- 2-5 على مقدم العطاء أن يدرس جميع التعليمات والشروط والموصفات وجدول المتطلبات والنماذج الواردة في وثائق المناقصة بصورة دقيقة وأي تقصير في تقديم جميع الوثائق والمعلومات المطلوبة أو التقدم بعطاء غير مستجيب في جوهره لوثائق المناقصة من جميع النواحي سيتحمل مسؤولية ذلك مقدم العطاء وقد يؤدي إلى استبعاد عطائه.
- 3-5 إن عدم إيداع مقدم العطاء لأية ملاحظات على الموصفات الفنية أو الرسومات أو وثائق المناقصة الأخرى خلال فترة دراسة وتقديم العطاءات يعتبر إقراراً منه بصحتها وسلامتها، ولا يحق له المطالبة بأي تعديلات في السلع والمواد أو الخدمات المكملة أو المطالبة بفوارق أسعار.

4-5 عندما تكون طبيعة المناقصة هي توريد وتركيب وتشغيل فيجب على مقدم العطاء معاينة موقع التنفيذ بنفسه والتأكد من طبيعته ومن كافة البيانات والمعلومات والخدمات المرتبطة بتنفيذ المشروع بصورة مباشرة مثل الاختبارات وطبيعة المناخ وغيرها ويتحمل مقدم العطاء وحده تكاليف ومعاينة موقع التنفيذ.	4-5	6- توضيح وثائق المناقصة
6- يحق لكل من تقدم لشراء وثائق المناقصة التقدم بطلب أي إيضاحات أو استفسارات بشأن وثائق المناقصة على أن تقدم خطياً إلى عنوان المشتري المبين في قائمة بيانات العطاء. وعلى الجهة الرد خطياً على أي طلب تتسلمه لإيضاح وثائق المناقصة خلال الفترة المسموحة بها قانوناً قبل التاريخ المحدد لتقديم العطاءات وترسل صور من رد الجهة متضمناً شرحاً للتوضيحات والاستفسارات المطلوبة إلى جميع المتقدمين لشراء وثائق المناقصة بدون تحديد مصدر طلب الإيضاحات أو الاستفسارات.	6-1	6- توضيح وثائق المناقصة
7- للمشتري أن يعدل وثائق المناقصة في أي وقت قبل التاريخ المحدد لتقديم العطاءات لأي سبب كان سواء بمبادرة من جانبه أو استجابة لطلب إيضاح من أحد راغبي الاشتراك.	7-1	7- تعديل وثائق المناقصة
2-7 سيتم إبلاغ جميع من تقدموا واشتروا وثائق المناقصة بالتعديل خطياً، ويكون التعديل ملزماً لهم باعتباره جزء لا يتجزأ من وثائق المناقصة.	2-7	
3-7 يكون للمشتري الحق في تمديد فترة تقديم العطاءات حسب ما يراه مناسباً، لتوفير مهلة معقولة للمتقدمين لكي يأخذوا التعديل بعين الاعتبار عند إعداد عطاءاتهم.	3-7	
ج- إعداد العطاءات		
8- يتم إعداد العطاء وجميع المراسلات والوثائق المتعلقة به والمترادلة بين مقدم العطاء والمشتري خطياً باللغة العربية ما لم تنص قائمة بيانات العطاء على لغة أخرى ويجوز أن يقدم صاحب العطاء وثائق ومتبوّعات بلغة أخرى.	8-1	8- لغة العطاء
9- يجب أن يتضمن العطاء المعد من قبل مقدمه المكونات الآتية: أ. رسالة تقديم العطاء وجدول المتطلبات وأسعارها مستكملين حسبما هو وارد في البند (10) والبند (11) والبند (12) من هذه التعليمات. ب. وثائق إثبات تعد طبقاً للبند (13) من هذه التعليمات تثبت أن مقدم العطاء معتمد ومؤهل لتنفيذ العقد في حالة قبول العطاء المقدم منه؛ ج. وثائق إثبات تعد بموجب البند (14) من هذه التعليمات تثبت أن التوريدات والخدمات المكملة التي يوردها مقدم العطاء تعد سلع وخدمات معتمدة ومطابقة للمواصفات الفنية التي تضمنتها وثائق المناقصة؛	9-1	9- الوثائق التي يجب أن يتضمنها العطاء

د. ضمان العطاء يقدم طبقاً للبند (15) من هذه التعليمات وبنفس الصيغة المحددة في وثائق المناقصة.

هـ. الشهادات والبطائق المطلوب تقديمها ضمن وثائق العطاء:

هـ/1: صورة شهادة التسجيل لغرض ضريبة المبيعات والبطاقة الضريبية ساريتي المفعول.

هـ/2: صورة البطاقة التأمينية والبطاقة الزكوية ساريتي المفعول.

هـ/3: صورة شهادة التسجيل والتصنيف سارية المفعول.

هـ/4: صورة شهادة مزاولة المهنة.

هـ/5: أي وثائق أخرى مطلوبة يحددها المشتري في قائمة بيانات العطاء

وستتثنى الشركات الأجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشار

إليها في الفقرات (هـ/1، هـ/2، هـ/3، هـ/4) ويكتفى

بالوثائق القانونية التي تؤكد أهلية المتقدم الأجنبي والصادرة في

البلد الذي ينتمي إليه وفي حالة إرساء العقد عليه تسرى عليه

أحكام القوانين واللوائح النافذة ذات العلاقة.

1-10-1 يستكمل مقدم العطاء تعبئة نموذج العطاء وجدول الأسعار والمتطلبات الأخرى الموضحة ضمن وثائق المناقصة محدداً السلع والمواد المطلوب

توريدها مع وصف مختصر لها وبلد المنشأ والكميات والأسعار؛

1-10-2 لا يحق لأي مشارك التقدم بأكثر من عطاء واحد في نفس المناقصة سواء منفرداً أو ضمن شركة أو ضمن شركاء (ائتلاف) وأي مخالفة لذلك سيتم استبعاد كافة العطاءات المقدمة منه ومصادره ضمناتها أو إلغاء العقد ومصادره ضمان الأداء إذا تبين ذلك للجهة بعد التعاقد معه ويستثنى من ذلك أن يكون صاحب العطاء مقدم من الباطن مع عطاء آخر.

3-10 إذا سمحت وثائق المناقصة في قائمة بيانات العطاء بتقديم عطاءات بديلة كلياً أو جزئياً فيجب على لجنة التحليل والتقييم إخضاع هذه البديلات للتقييم بهدف اختيار البديل الأفضل من حيث المواصفات والسعر، وإذا لم يتم السماح بتقديم عطاءات بديلة فيتم استبعاد العطاء المقدم ببدائل أثناء التحليل والتقييم.

1-11-1 يجب أن يبين مقدم العطاء في جدول الأسعار سعر الوحدة وإجمالي سعر الوحدات وصولاً إلى جملة العطاء للسلع والمواد المطلوب توريدها/توريدها وتركيبيها وتشغيلها والتدريب بحسب انتظام الحالة بموجب هذه التعليمات لمقدمي العطاءات على أن يكون العقد شاملأ جميع الرسوم الجمركية والضرائب وتكاليف التأمين والنقل وأي نفقات أخرى حتى وصول البضائع إلى مخازن الجهة أو أي موقع نهائي آخر محدد في جدول المتطلبات.

10- نموذج العطاء، وجدوال الأسعار

11- أسعار العطاء

2-11 يجب عند كتابة العطاء المقدم من المتناقص مراعاة الآتي:

- أ. كتابة أسعار الوحدات وإجمالي أسعار الوحدات وأي بيانات أخرى مطلوبة من مقدم العطاء بحسب لا يمحى على أن يوضح سعر الوحدة وعدد الوحدات بالعدد أو الوزن أو المقاس أو أي بيانات تفصيلية أخرى والثمن الإجمالي وعلى أن تكتب الأسعار بالأرقام والحراف.
- ب. أن يوقع مقدم العطاء على قائمة الأسعار بعد ملئها ولا يجوز الكشط أو المحو في قائمة الأسعار وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته بحسب لا يمحى رقماً وحروفاً و التوقيع بجانب هذا التصحيح.

3-11 تظل الأسعار التي حددتها مقدم العطاء ثابتة خلال قيامه بتنفيذ العقد وغير خاضعة للتعديل، وعلى لجنة التحليل والتقييم التعامل مع أي عطاء يتضمن أسعاراً قابلة للتعديل معاملة العطاء غير المستجيب الذي تم رفضه بموجب البند (24) من هذه التعليمات.

- 12- عملات العطاء
- أ. بالنسبة للسلع والمواد والخدمات المكملة التي يوردها مقدم العطاء تقدم الأسعار بالريال اليمني ما لم ينص في قائمة بيانات العطاء. على خلاف ذلك.
 - ب. سيتم الدفع بالريال اليمني مالم ينص في قائمة بيانات العطاء على خلاف ذلك.

13- الوثائق المثبتة

لأهلية مقدم العطاء

ومؤهلاته

1-13 طبقاً للبند (9) من هذه التعليمات يجب على مقدم العطاء أن يقدم كجزء من عطائه الوثائق التي تثبت أهليته للاشتراك في المناقصة وتأهيله عند التنفيذ في حالة قبول عطائه.

- 13-2 على مقدم العطاء تقديم وثائق الإثبات على أهليته بما يقنع المشتري بأنه ينتمي إلى دولة مؤهلة كما تحدد في البند (2) من هذه التعليمات.
- 13-3 على مقدم العطاء تقديم وثائق الإثبات الدالة على كفاءته لتنفيذ العقد وأنه أصبح مقنعاً للمشتري بقبول عطائه وفي هذه الحالة يلزم توفر الوثائق التالية:

- أ. عندما يتضمن العطاء توريد بضائع ليست من صنع مقدم العطاء أو إنتاجه فإن صاحب العطاء يجب أن يكون مفوضاً حسب الأصول التجارية من جانب المصنع أو المنتج للبضائع بالتوريد إلى داخل اليمن أو أن يكون وكيلًا رسمياً؛
- ب. أن لدى مقدم العطاء إمكانيات المالية والفنية والإنتاجية لتنفيذ العقد؛
- ج. في حالة عدم ممارسة مقدم العطاء لأعمال في اليمن فإنه سيمثله

وكيل في اليمن وإذا ما ارسى عليه العطاء سيكون الوكيل قادرًا
ومؤهلاً لتنفيذ التزامات المورد الخاصة بالصيانة والإصلاح (خدمات
ما بعد البيع) وتخزين وتوفير قطع الغيار والتدريب المنصوص عليها
في شروط العقد أو في المواصفات الفنية أو فيما معاً؛
د. أن يفي مقدم العطاء بمعايير الأهلية الواردة في قائمة بيانات العطاء.

1-14 تطبيقاً للبند (9) من هذه التعليمات على مقدم العطاء أن يقدم كجزء من
العطاء وثائق تثبت أهلية البضائع والخدمات التي يعتزم توريدها بموجب
العقد ومطابقتها للمواصفات الفنية والشروط المحددة في وثائق
المناقصة.

2-14 يجب أن تشمل وثائق الإثبات المقدمة بشأن أهلية البضائع والخدمات
على بيان في جدول الأسعار يوضح بلد المنشأ للتوريدات والخدمات
المكملة وتوكده شهادة منشأ تصدر عند الشحن.

3-14 يجب على المورد تقديم ضمانة الجودة التي تؤكد أن البضائع التي سيتم
توريدتها سلية وجديدة ولم يسبق استخدامها.

1-15 تطبيقاً للبند (9) من هذه التعليمات يقدم صاحب العطاء كجزء من عطائه
ضمان عطاء بالمبلغ المحدد في قائمة بيانات العطاء.

2-15 يقدم ضمان العطاء بنفس عملة العطاء أو أي عملة أخرى قابلة للتحويل
بإحدى الطرق التالية:

أ. شيك مقبول الدفع من البنك المسحوب عليه باسم الجهة صاحبة
المناقصة كضمان للعطاء شريطة أن يكون هذا البنك معتمداً لدى
البنك المركزي كما تقبل الشيكات المسحوبة على بنوك الخارج
بشرط اعتمادها من أحد البنوك المحلية المعتمدة من قبل البنك
المركزي وأن يكون صالحاً لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام من تاريخ
انتهاء فترة صلاحية العطاء.

ب. ضمانة بنكية من أحد البنوك المصرح لها من قبل البنك المركزي
اليمني بإصدار مثل هذه الضمانات وتكون الضمانة خالية من أي قيد
أو شرط وبحسب نموذج صيغة الضمان المحددة في وثيقة المناقصة
وسارية المفعول لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء فترة
صلاحية العطاء باسم المشتري.

وإذا كان الضمان البنكي مقدماً من بنك خارجي فيجب أن يكون معززاً
من قبل بنك داخل الجمهورية مصرح له من قبل البنك المركزي اليمني.

3-15 سيتم رفض أي عطاء غير مرفق به أصل الضمان المنصوص عليه في

14 - الوثائق المثبتة
لأهلية التوريدات
ومطابقتها لوثائق
المناقصة

15 - ضمان العطاء

البندين 15-1 و 15-2 من هذه التعليمات، وسيعتبر أنه غير مستوف وفقاً للبند 24 من هذه التعليمات.

4-15 يعاد ضمان العطاء إلى صاحبه بعد تقديم ضمان الأداء والتوفيق على العقد من قبل صاحب العطاء الفائز.

5-15 يحق للمشتري مصادر ضمان العطاء في أيٍ من الحالات الآتية:
أ. إذا طلب أيٍ من مقدمي العطاءات سحب عطائه بعد فتح المطاريف خلال مدة صلاحية العطاءات.

ب. إذا لم يقبل صاحب العطاء الفائز بالتصحيحات الحسابية.

ج. إذا لم يقدم صاحب العطاء الفائز ضمان الأداء في المدة المحددة بإخطار قبول عطائه والتوفيق على العقد.

د. إذا ثبت للجهة أن صاحب العطاء قد أخل بقواعد السلوك والمبادئ الأخلاقية المحددة في القانون والائحة خلال فترة دراسة وتقديم العطاء وإجراءات التحليل والتقييم والبت.

16- فترة سريان العطاء 1-16 يستمر سريان العطاء خلال الفترة المبينة في قائمة بيانات العطاء بعد التاريخ الذي يحدده المشتري لفتح المطاريف طبقاً للبند (19) من هذه التعليمات. وأي عطاء ساري المفعول لمدة أقل من ذلك سيتم التعامل معه على أساس أنه عطاء غير مستجيب.

2-16 يجوز للمشتري الحصول على موافقة مقدم العطاء على تمديد مدة سريان العطاء بموجب خطاب كتابي يوجه إلى صاحب العطاء، ويجب أن يكون رد صاحب العطاء خطياً بالموافقة دون أي تعديل في عطائه المقدم ويجوز لمقدم العطاء أن يرفض الطلب دون أن يؤدي ذلك إلى مصادر ضمان العطاء، ويتم تمديد مدة سريان ضمان العطاء المنصوص عليها في البند (15) من هذه التعليمات.

17- صيغة العطاء
للطاء المحددة في قائمة بيانات العطاء والتوفيق عليها، على أن يتم تمييز "النسخة الأصلية عن النسخ الأخرى" بوضوح بحيث يكتب على النسخة الأصل (أصل العطاء) وعلى النسخ الأخرى (صورة من العطاء) وفي حالة أي اختلاف بينهما فإنه يعتد بالنسخة الأصلية؛

2-17 يحرر أصل العطاء والنسخ الأخرى طباعة أو كتابة بحبر لا يمحى ويوقع عليه مقدم العطاء أو الشخص المخول أو المفوض على أن يتم ذلك التوفيق والختم على جميع صفحات العطاء فيما عدا المطبوعات (الكتالوجات) التي لم تدخل عليها تعديلات؛

3-17 إذا وقع خطأ من مقدم العطاء فلن يعتد بأية كتابة فيما بين السطور أو

كشط أو إضافة فوق السطور إلا إذا وقع عليها الشخص أو الأشخاص الموقعون على العطاء قبل فتح المطاريف؛

4-17 على صاحب العطاء الفائز أن يقدم المعلومات المنصوص عليها في نموذج العطاء بشأن المبالغ المدفوعة أو التي يتعين دفعها للوكالء ذوي الصلة بهذا العطاء وتنفيذ العقد؛

5-17 يجب على مقدم العطاء التوقيع والختم على جميع وثائق العطاء [المواصفات، الرسومات (إن وجدت)، الشروط العامة، الشروط الخاصة، ونموذج العقد]، كإقرار منه بالالتزام الكامل بما ورد فيها، مالم سيعتبر العطاء غير مكتمل؛

6-17 لن يلتفت إلى أي ادعاء من قبل مقدم العطاء بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد انتهاء آخر موعد لتقديم العطاءات.

د- تقديم العطاءات

18-1 يضع مقدم العطاء أصل العطاء وكل نسخة منه في مطاريف منفصلة ومغلقة ومحكمة بالشمع الأحمر يكتب عليها اسم المشتري واسم المشروع ورقم المناقصة وعنوان التسلیم طبقاً لعنوان المشتري الموضح في قائمة بيانات العطاء، ويتم التوقيع على المطاريف وكتابة كلمة "الأصل" أو "صورة" خارج المظروف للتمييز بينها ثم توضع المطاريف جميعها في مظروف خارجي ويغلق ويختتم بالشمع الأحمر طبقاً لبيانات المحددة في وثائق المناقصة.

18-2 وضع العطاءات في مطاريف مغلقة والكتابة (التأشير) عليها

2-18 يتم في المطاريف الداخلية والخارجية ما يلي:
أ. تعنون باسم المشتري المبين في قائمة بيانات العطاء.
ب. تحمل اسم المشروع المبين في قائمة بيانات العطاء، وعنوان تقديم العطاء، كما هو مبين في الإعلان/الدعوة/قائمة بيانات العطاء، وتكتب عليها عبارة "لا يجوز الفتح قبل"، وتسكمل هذه العبارة بالوقت والتاريخ المحددين في قائمة بيانات العطاء طبقاً للبند (1-22) ن هذه التعليمات.

3-18 يحرر أيضاً على المطاريف الداخلية اسم وعنوان مقدم العطاء حتى يمكن إعادة العطاء إليه دون فتحه في حالة وصوله "متاخراً".

4-18 لا يتحمل المشتري أية مسؤولية عن الخطأ في توجيه العطاء أو فتحه قبل الموعد المحدد في حالة عدم إغلاق المظروف الخارجي أو التوقيع عليه حسب المطلوب في البند 18-2 من هذه التعليمات.

5-18 عند تقديم العطاءات من متناقصين غير محليين يراعى الآتي:

أ. يجب أن يوضح مقدم العطاء أو وكيله الرسمي أو من تفوضه الشركة في عطائه العنوان الذي يمكن مخاطبته من خلاله وتعتبر الإعلانات والخطابات التي ترسلها الجهة إليه على هذا العنوان أنها قد سلمت تسلیماً صحيحاً لمقدم العطاء.

ب. في حالة قيام الوكيل أو المفوض بتقديم العطاءات يجب أن يرفق ضمن العطاء توكيلاً أو تفريضاً مصدقاً عليه من قبل الجهة المختصة.

ج. إذا كان مقدم العطاء شركة ائتلاف فيجب أن يقدم ضمن وثائق المناقصة عقد أولي لهذه الشركة موضحاً فيه أسماء الشركاء ونسبة مشاركتهم في رأس مال الشركة والتزاماتهم بالشركة واسم المدير المسؤول المخول من قبل الشركاء بالتوقيع نيابة عن الشركة.

19- آخر موعد لتقديم العطاءات 1-19 ينبغي أن يتسلم المشتري جميع العطاءات على العنوان المحدد في البند 2-18 (أ) من هذه التعليمات، في موعد لا يتجاوز الوقت والتاريخ المحددين في قائمة بيانات العطاء والإعلان.

2-19 يجوز للمشتري، حسبما يراه مناسباً، أن يمدد الموعد المحدد كآخر موعد لتقديم العطاءات، لغرض تعديل وثائق المناقصة طبقاً للبند (7) من هذه التعليمات، وفي هذه الحالة تمدد جميع الحقوق والواجبات المترتبة على المشتري وعلى أصحاب العطاءات وفق آخر موعد سابق ذكره، بحيث تخضع للموعد الجديد.

20- العطاءات المتأخرة 1-20 سيتم رفض أي عطاء وإعادته إلى مقدمة دون فتحه في حالة وروده للمشتري بعد آخر موعد لتقديم العطاءات بموجب البند (19-1) من هذه التعليمات.

21- تعديل العطاءات وسحبها 1-21 يجوز لمقدم العطاء أن يعدل العطاء أو يسحبه بعد التقدم به على أن يتسلم المشتري أخطاراً كتابياً بالتعديل يشمل استبدال أو سحب العطاء قبل آخر موعد محدد لتقديم العطاء.

2-21 يتم إعداد التعديل أو الأخطار بسحب العطاء، ويوضع في مظروف مغلق موقع عليه ويتم إرساله طبقاً لأحكام البند (18) من هذه التعليمات، ويجب أن يكتب على المظروف بوضوح "انسحاب" "تعديل" أو "استبدال". كما يجوز إرسال إخطار سحب العطاء بالفاكس أو البريد شريطة متابعة ذلك بصورة معززة للإخطار مختومة بخاتم البريد في تاريخ سابق على آخر موعد محدد لتقديم العطاء.

3-21 لا يحق لمقدم العطاء إدخال أي تغيير في عطائه بعد الموعد المحدد لفتح

المطاريف.

- 4-21 لا يجوز سحب العطاء خلال الفترة ما بين آخر موعد لتقديم العطاءات وانتهاء فترة سريان العطاء التي يحددها مقدم العطاء في نموذج العطاء. وأي سحب للعطاء خلال تلك الفترة سيترتب عليه مصادر ضمان العطاء المقدم طبقاً للبند (15-7) من هذه التعليمات.

هـ - فتح مطاريف العطاءات وتقييمها

- 1-22 يقوم المشتري بفتح جميع مطاريف العطاءات في جلسة علنية بحضور من يرغب من أصحاب العطاءات أو من يمثلهم رسمياً في الموعد (الوقت والتاريخ) والمكان المحددين في قائمة بيانات العطاء، ويتم إثبات حضور مقدمي العطاءات بالتوقيع على نموذج حضور فتح المطاريف، وإذا صادف موعد فتح المطاريف يوم راحة أسبوعية أو إجازة أو عطله رسمية فسيتم فتح المطاريف في يوم العمل التالي لها مباشرة.

- 2-22 عند فتح المطاريف يجرى الإعلان عن أسماء مقدمي العطاءات والتعديلات أو الإخطارات بسحب العطاءات، وأسعار العطاءات وأنوع الخصم، ووجود أو عدم وجود ضمان العطاء المطلوب، وصلاحيته والبنك الصادر عنه وأية تفاصيل أخرى يرى المشتري، إعلانها عند فتح المطاريف ولا يجوز رفض أي عطاء يصل في الموعد المحدد لفتح المطاريف وكل عطاء يرد بعد هذا الموعد سيتم رفضه ورده لصاحب طبقاً للبند (20) من هذه التعليمات.

- 3-22 العطاءات المسحوبة المرسلة وفقاً للبند (21-2) من هذه التعليمات لا تفتح وتعلن عند فتح مطاريف العطاءات ولا ينظر بعد ذلك في تقييمها، أما التعديلات التي تدخل على العطاءات الأصلية قبل الموعد المحدد لفتح المطاريف يجب على لجنة التحليل والتقييم إخضاعها للتحليل.

- 4-22 يحرر المشتري محضراً بعملية فتح المطاريف بحسب النموذج المحدد والتوجيه عليه من قبل رئيس وأعضاء اللجنة.

- 5-22 يعتبر كل ما يتم قرائته وتسجيله من بيانات ومبالغ في محضر فتح المطاريف عبارة عن وقائع كما وردت ولا تعد مؤشراً على المركز التنافسي للتقديم.

- 6-22 لا يعتد بأي تخفيض مقدم ضمن مظروف العطاء لم يتم قرائته بصورة علنية وإثباته في محضر فتح المطاريف في نفس جلسة الفتح.

- 1-23 يجوز للمشتري بحسب تقديره أثناء تقييم العطاءات أن يطلب إيضاحات من مقدم العطاء عن عطائه ويكون طلب الإيضاح والإجابة عليه خطياً بوسيلة مضمونة التسلیم، ولن يطلب أو يعرض أو يسمح بأي تغيير في أسعار العطاء أو في مضمون العطاء.

- 2-23 عدم الرد على استفسارات المشتري خلال فترة لا تتجاوز أسبوع من تاريخ تسليم الإخطار سيكون مدعياً لاستبعاد العطاء ومصادر ضمان العطاء طبقاً للبند (15-5) من هذه التعليمات.

22- فتح المطاريف من قبل المشتري

24- التحليل والتقييم**الفني والمالى**

1-24 سيقوم المشتري بفحص العطاءات للتحقق من: استجابتها واستكمالها للوثائق والبيانات المطلوبة بغية تحديد العطاءات المستوفية للوثائق الأساسية والعطاءات غير المستوفية للوثائق الأساسية وفيما يلي الفحص الأولي:

- أ. إن العطاءات تم تسليمها بطريقة صحيحة وموقة ومحفوظة بطريقة سلية وفقاً لما هو محدد في وثائق المناقصة؛
- ب. أصل ضمان العطاء (موجود) وأنه مستوفٍ للشروط القانونية من حيث المبلغ والفترة الزمنية المحددة ومطابق لصيغة الضمان في النموذج المرفق وأنه غير مشروط وغير قابل للإلغاء؛
- ج. إرفاق صور الشهادات والبطاقات الآتية:
 - شهادة التسجيل لغرض ضريبة المبيعات سارية المفعول.
 - البطاقة الضريبية سارية المفعول؛
 - البطاقة التأمينية؛
 - شهادة تسجيل وتصنيف سارية المفعول؛

ب- التحليل الفني:

2-24 سيتم استكمال إجراءات التحليل الفني ويلحق بها مباشرة التحليل المالي في مرحلة واحدة ويكون الإرساء على أقل العطاءات المقدمة سعراً المستوفى لكافة الشروط والمواصفات الفنية المحددة في وثائق المناقصة، ووفقاً للأسس والمعايير المحددة في قائمة بيانات العطاء.

3-24 تعتبر العطاءات التي نجحت في الفحص الأولي وفقاً للبند (24) من هذه التعليمات، وتم اعتبارها مستحبة جوهرياً لوثائق المناقصة، هي العروض التي سيتم موافقة الفحص الفني التفصيلي لها وفيما يلي الإجراءات الواجب إتباعها:

أ. التحقق من مدى الالتزام بالمواصفات الفنية دون انحرافات غير مقبولة ويقصد بالانحرافات غير المقبولة تلك الانحرافات في المواصفات الفنية التي لو تم قبولها، فإنها لن تقي بالغرض الذي من أجله تم طلب تقييم العطاءات، أو أنها ستتحول دون وجود منافسة عادلة مع العطاءات التي كانت ملتزمة بالمواصفات الفنية ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

1. عدم توفير الشهادات والوثائق والكتالوجات التي تؤكد

وتضمن مطابقة الموصفات الفنية لما هو محدد في وثائق المناقصة؛

2. تسلیم عینات غير مطابقة للموصفات الفنية المطلوبة؛
 3. عدم الالتزام الواضح بضمانات الأداء والتشغيل؛
 4. عدم مطابقة التواريخ الهامة المطلوبة أو البرنامج الزمني لتنفيذ العمل بالنسبة للترتيب المرحلي لبدء تنفيذ العقد أو التسلیم لأعمال التوريد / التوريد والتركيب والتشغيل؛
 5. رفض تحمل مسؤوليات والتزامات هامة محددة في وثائق المناقصة، مثل: توفير ضمانات الأداء، ضمانات الصيانة وقطع الغيار/ التدريب (في حالة طلب ذلك)؛
 6. عدم تطابق المخرجات الفنية للمواد مع البيانات والمعلومات المطلوبة في وثائق المناقصة أو الواردة في العرض المقدم والمقبول أثناء عملية التحليل والتقييم الفني؛
- 4-24 سيتم استبعاد أي عطاء غير مستجيب للموصفات والشروط الفنية الأساسية المحددة في وثائق المناقصة.

ج - التحليل المالي:

- 5-24 سيتم استبعاد أية عطاءات مبنية على تخفيض نسبة مؤوية أو مبلغ مقطوع من أدنى عطاء مقدم من العطاءات الأخرى باعتباره عرضاً غير مستحيباً وعلى نحو مشابه، سيتم استبعاد أي عطاء ينص على تعديل للسعر في الوقت الذي طلب تقديم عطاءات بأسعار ثابتة، على أساس أنه عطاء غير مستجيب؛
- 6-24 سيتم الأخذ بأي تعديلات ترد على العطاءات الأصلية قبل فتح المظاريف أثناء عملية الفحص والتقييم للعطاءات في مرحلة التقييم المالي؛
- 7-24 سيتم إجراء التصحيحات الحسابية للعطاءات وفقاً للقواعد التالية:
- أ. عند وجود تباين بين المبلغ المكتوب بالحروف والمبلغ المكتوب بالأرقام، فيعتمد بالمبلغ المكتوب بالحروف.
 - ب. عند وجود اختلاف بين سعر الوحدة وإجمالي سعر الوحدات فيعتمد سعر الوحدة كما هو مدون في العطاء.
 - ج. سيتم استبعاد العطاء الذي تجاوز إجمالي مبلغ التصحيح الحسابي له ما نسبته 3% فأكثر من قيمة العطاء المعلن والمثبت في محضر فتح المظاريف ويطبق التصحيح الحسابي في الحالات التالية:
 1. الخطأ في ضرب سعر الوحدة في الكمية.
 2. الخطأ في جمع بنود الأسعار سواء بالزيادة أو النقص.

3. الخطأ في ترحيل الإجماليات من صفحة إلى أخرى.

وفي جميع الأحوال لا يعتبر عدم تسعير بند من بنود الأسعار من الأخطاء الحسابية التي يتم احتسابها أثناء تطبيق النسبة المشار إليها.

د. إذا بلغ إجمالي قيمة البنود غير المسورة بعد تسعيرها بأعلى الأسعار ما نسبته (10%) فأكثر من قيمة العطاء المقدم فسيتم استبعاد العطاء أثناء التحليل والتقييم.

ه. عند وجود بنود غير مسورة في عطاء ما يتم وضع أعلى سعر مقدم لهذه الأصناف أو البنود في العطاءات الأخرى المستجيبة لغرض التقييم وإذا أرسيت المناقصة على صاحب هذا العطاء فيحاسب على أساس أقل سعر مقدم لهذه البنود في العطاءات المستجيبة.

8-24 أي شروط أو تحفظات لها قيم مالية سيتم تقييمها ماليا بغرض المقارنة والتقييم فقط.

9-24 في حالة وجود بنود غير مسورة لعطاء وحيد أو لعطاء أصبح وحيداً بعد استبعاد بقية العطاءات فيتم اعتماد أسعار التكلفة التقديرية لهذه البنود لغرض الإرساء شريطة عدم تجاوز قيمة هذه البنود نسبة (10%) من إجمالي قيمة العطاء المعلن والمثبت في محضر فتح المطاريف.

10-24 إذا تبين عند التحليل والتقييم أن العطاءات قد اقتربت بتحفظات يتم اتخاذ الآتي:

أ. استبعاد العطاءات المقترنة بتحفظات على المواقف والشروط والمتطلبات الرئيسية المحددة في وثائق المناقصة أو تلك المتضمنة قيوداً أو شروطاً رئيسية غير مذكورة في وثائق المناقصة.

ب. إجراء مراجعة مالية للتحفظات الثانوية، غير تلك المذكورة في الفقرة السابقة وإضافتها إلى القيمة الإجمالية للعطاء وفقاً للآتي:

1. التحفظات الثانوية التي لها قيمة مالية محددة ضمن وثائق المناقصة تقييم وفقاً لذلك.

2. إذا لم يكن للتحفظ الثانوي قيمة مالية واضحة ضمن وثائق المناقصة فيتم تكاليفها وفق مرجعية واضحة وعادلة يتم إثباتها في تقرير التقييم وإرفاق الوثائق المؤيدة لذلك.

3. إذا تبين أن التحفظات الثانوية أقل من (10%) من قيمة العطاء تضاف إلى القيمة الإجمالية للعطاء للتقدير فقط ويعاد ترتيب العطاءات وفقاً لذلك.

4. إذا تبين أن التحفظات الثانوية أكثر من (10%) من قيمة

العطاء فتقوم لجنة التحليل والتقييم باستبعاد العطاء.

ج. لا يحق لمقدمي العطاءات الاعتراض على إعادة الترتيب أو الاستبعاد ويكون قرار المشتري المبني على أساس تحليل التحفظاتنهائياً.

11-24 للمشتري أن يتجاوز عن أخطاء طفيفة سواء في الشكل أو في المطابقة أو في القواعد طالما أنها لا تشكل انحرافاً جوهرياً وبشرط ألا يضر هذا التجاوز أو يؤثر على الترتيب النسبي لمقدمي العطاءات.

12-24 يرفض المشتري أي عطاء يتقرر عدم استجابته جوهرياً ولا يجوز لمقدم العطاء أن يغيره ليكون مستجبياً وذلك بتقويم أوجه عدم المطابقة.

1-25 إذا سمح في وثائق المناقصة بتقديم عطاءات بعملات مختلفة قابلة للتحويل يتم تحويل أسعار العطاءات إلى الريال اليمني مع مراعاة ما يلي:
أ. أن يكون تاريخ ومصدر تحديد السعر هو سعر البيع الوارد في نشرة البنك المركزي التي يجب الحصول عليها من قبل البنك أو أحد فروعه.

ب. يتم تحديد تاريخ سعر الصرف بـ 28 يوماً قبل موعد فتح المظاريف المحدد في وثائق المناقصة لغرض التقييم.

1-26 يقوم المشتري بتقييم ومقارنة العطاءات التي تقرر أنها مطابقة جوهرياً للشروط.

2-26 يأخذ المشتري في الحسبان عند تقييم العطاء، بالإضافة إلى سعر العطاء المقدم المحدد للبند (11-3) من هذه التعليمات عاماً أو أكثر من العوامل من التالية كما هو مبين في البند (26-3) هذه التعليمات:
أ. تكاليف النقل والتأمين والتكاليف الأخرى داخل اليمن المتربطة على توصيل البضائع إلى مقرها النهائي المبين في قائمة بيانات العطاء:

ب. الجدول الزمني للتسليم المقدم في العطاء؛

ج. تكاليف المكونات وقطع الغيار الإلزامية، والخدمات المكملة؛

د. أن تتوفر في اليمن قطع الغيار والخدمات اللاحقة للتوريدات المقدمة في العطاء؛

ه. تكاليف التشغيل والصيانة الازمة خلال فترة عمر التوريدات التشغيلي؛

و. أداء وإنتجالية التوريدات المعروضة؛

ز. أية معايير أخرى للتقييم تم تحديدها في قائمة بيانات العطاء.

3-26 إذا تم إزالة المناقصة على أساس مجموعات وتم الاستئناف بتقديم خصميات يقدم بها المتنافق شريطة أن يرسى عليه أكثر من عقد واحد أو مجموعة واحدة فإنه سيتم إخضاعها في المرحلة النهائية للتقييم المالي.

4-26 يتم ترتيب العطاءات المستوفية للشروط والمواصفات الفنية المحددة في

25- التحويل إلى عملة واحدة

26- تقييم ومقارنة العطاءات

وثائق المناقصة وفقاً لأقل الأسعار المقدمة.

- 27- **التفضيل المحلي** 1-27 عند تحديدها في قائمة بيانات العطاء سيقوم المشتري بمنح هامش للفضيل المحلي للسلع الزراعية أو الصناعية عن المنتجات المستوردة بشرط توافق الجودة وفقاً للشروط والسبة المحددة في قانون الاستثمار؛
- 28- **الاتصال بالمشتري** 1-28 مع مراعاة البند (23) من هذه التعليمات يحضر على مقدم العطاء الاتصال بالمشتري بشأن أية مواضيع تتعلق بعطايه في الفترة بين تاريخ فتح المظاريف وتاريخ إرساء العقد.
- 28- أي محاولة من جانب مقدم العطاء للتأثير على المشتري في قراراته بشأن تقييم العطاءات أو المقارنة فيما بينها أو إرساء العقد فإن ذلك قد يؤدي إلى رفض العطاء المقدم منه.

و- إرساء العقد

- 29- **التأهيل اللاحق** 1-29 في حالة عدم إجراء تأهيل مسبق، فإن للمشتري أن يحدد ما إذا كان مقدم العطاء الذي تم اختياره باعتباره مقدم أقل العطاءات المقدمة يعتبر مؤهلاً لتنفيذ العقد بشكل مرض وفقاً للمعايير الواردة في البند 3-13 من هذه التعليمات.
- 29- 2- يتم تحديد الإمكانيات المالية والفنية والإنتاجية لمقدم العطاء، على أساس فحص وثائق التأهيل التي قدمها طبقاً للبند 3-3 من هذه التعليمات وكذلك أية معلومات أخرى يرى المشتري أنها ضرورية و المناسبة.
- 29- 3- يعتبر التحديد الإيجابي لإمكانيات مقدم العطاء على تنفيذ العقد بشكل مرض شرطاً مسبقاً لإرساء العقد عليه، بينما يؤدي التحديد السلبي إلى رفض العطاء وفي هذه الحالة يحق للمشتري الانتقال إلى العطاء المقيم التالي في الترتيب لإجراء تحديد مماثل.
- 29- 4- يجوز للجهة الاستيصال أو طلب أي بيانات أو وثائق فنية إضافية لإثبات أهلية أصحاب العطاءات أثناء التأهيل اللاحق للعطاء المرشح بالفوز.

- 30- **معايير الإرساء** 1-30 مع مراعاة أحكام البند 32 من هذه التعليمات سيتم إرساء المناقصة على مقدم العطاء الذي ثبت أن عطائه مستجيب جوهرياً لكافة الشروط والمواصفات الفنية وانه أقل العطاءات المقدمة سعراً.

- 31- **حق المشتري في زيادة أو تخفيض الكميات عند الإرساء** 1-31 يحتفظ المشتري بحقه في زيادة أو تخفيض كمية التوريدات والخدمات المنصوص عليها في جدول المتطلبات، وذلك في حدود 10% من قيمة العقد بعد الإرساء دون أي تغيير في سعر الوحدة أو في شروط العقد وان تكون من نفس النوعية والمواصفات الفنية للمواد المتعاقد عليها.

- 32- **حق المشتري في إلغاء المناقصة في أي وقت قبل ترسية العطاء** 1-32 يحتفظ المشتري بحقه في إلغاء المناقصة في أي وقت قبل ترسية العطاء

قبول أي عطاء ورفض أي أو جميع العطاءات	دون تحمل أية مسؤولية أو التزام تجاه أصحاب العطاءات أو عن الأسباب التي حملت المشتري على اتخاذ هذا الإجراء.
- 33 إخطار قبول العطاء	1-33 قبل انتهاء فترة صلاحية العطاء يقوم المشتري بإخطار صاحب العطاء الفائز خطياً إما بالبريد المسجل أو بالفاكس بقبول العرض المقدم منه، إلى العنوان المحدد من قبله في نموذج بيانات العطاء ونسخ صورة من الإخطار إلى بقية المتقدمين لإشعارهم بالإرساء مع توضيح اسم صاحب العطاء الفائز ومبلي الإرساء عليه.
- 33 يمنح مقدمو العطاءات فترة عشرة أيام للنظام لدى الجهات المختصة قانوناً بحسب الإجراءات القانونية المنظمة لذلك تبدأ من تاريخ إخطارهم رسمياً باسم العطاء الفائز بالمناقصة.	
- 33 عند تقديم مقدم العطاء الفائز لضمان الأداء تطبيقاً للبند (35) من هذه التعليمات يقوم المشتري بإعادة ضمانات العطاء المقدمة عن عطاءاتهم تطبيقاً للبند (15) من هذه التعليمات.	
- 33 إذا رغب أحد المشاركين في المناقصة بعد إرسائهما على غيره التأكيد من أسباب عدم قبول عطائهما فإن عليه إرسال طلبه مباشرة للمشتري الذي سيقوم بالرد عليه خطياً.	
- 34 توقيع العقد	1-34 يقوم المشتري بإخطار مقدم العطاء الفائز بقبول العطاء المقدم منه، ويرفق به نموذج العقد المنصوص عليه في وثائق العطاء والعرض المقدم والذي على أساسه تم الإرساء.
- 34	2-34 على مقدم العطاء الفائز خلال (15) يوماً من استلام نموذج العقد، أن يوقع على العقد ويثبت عليه تاريخ التوقيع ويعيده إلى المشتري.
- 35 ضمان الأداء	1-35 يقدم مقدم العطاء الفائز خلال (15) يوماً من استلامه إخطار المشتري بإرساء العقد عليه ضماناً للأداء بموجب شروط العقد بحسب نموذج ضمان الأداء الوارد في وثائق المناقصة.
- 35	2-35 إذا عجز صاحب العطاء الفائز عن تقديم ضمان الأداء والحضور لتوقيع العقد فإنه يعتبر مبرراً كافياً لإلغاء عملية الإرساء عليه ومصادرة ضمان العطاء والانتقال إلى العطاء التالي في الترتيب من حيث أقل الأسعار المقدمة والمستوفى للشروط والمواصفات الفنية أو أن يدعوه إلى تقديم عطاءات جديدة طبقاً لأحكام القانون واللاتحة.
- 36 المبادئ الأخلاقية	1-36 يجب على جميع الموردين المتقدمين بعطاءاتهم مراعاة أرفع معايير

قواعد السلوك

الأخلاق خلال حصولهم على العقود وتنفيذها – ويحضر عليهم اتيان اي ممارسات او سلوكيات غير أخلاقية مثل:

أ. "ممارسة أعمال الرشوة" وتعني عرض / منح / تلقي / أو السعي للحصول على شيء ذي قيمة للتأثير على تصرفات موظف رسمي بغرض الحصول على العقد أو تنفيذه.

ب. "ممارسة التدليس" وتعني تحريف الحقائق للتأثير على عملية الحصول على العقد أو تنفيذه للإضرار بصاحب العمل / كما تعني التواطؤ بين مقدمي العطاءات (قبل أو بعد تقديم العطاءات) لتحديد مستويات مصطنعة وغير تنافسية للأسعار ولحرمان المشتري من مزايا المنافسة الحرة المفتوحة.

2-36 يرفض اقتراح إرساء العطاء إذا ثبت أن مقدم العطاء الموصى بإرساء العطاء عليه انخرط في ممارسات تطوي على الرشوة والتدليس خلال المنافسة للفوز بالعقد المعنى؛

3-36 إذا ثبت للمشتري في أي وقت أن المورد قد مارس الرشوة أو التدليس في المناقصة سيتم الإعلان بأنه غير مؤهل للاشتراك في أي مناقصة بصورة نهائية أو لفترة محددة واتخاذ الإجراءات طبقاً لهذه التعليمات وشروط المناقصة وسيتم الرفع به إلى الجهة المختصة لإدراجها ضمن القائمة السوداء كلما تطلب الأمر ذلك.

4-36 ينبغي على مقدمي العطاءات مراعاة قواعد السلوك والمبادئ الأخلاقية المحددة في القانون واللائحة أثناء دراسة وتقديم العطاءات واتخاذ قرار الإرساء من قبل المشتري.

القسم الثالث : قائمة بيانات العطاء

مقدمة	
اسم ورقم المناقصة: المناقصة العامة رقم (2018/02) الخاصة بشراء وتوريد أخبار .	من التعليمات إلى مقدمي العطاءات
وصف بالأعمال المطلوب تنفيذها: شراء وتوريد أخبار .	
ت تكون المناقصة (عقد واحد / عدة عقود) : يحق لشركة يمن موبайл القيام بتجزئة الاصناف المقدمة في المناقصة من اصحاب العطاءات على اساس اقل سعر مقسم بحسب الصنف.	
مصدر التمويل: ذاتي .	من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 1)
اسم المشتري : شركة يمن موبайл للهاتف النقال .	من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 4-1)
عنوان المشتري لطلب الاستيضاخات : شركة يمن موبайл للهاتف النقال . المدينة : صنعاء المديرية : شعوب الشارع : الجراف - ش/ عمران النرفاون : +967 1 329417 الفاكس: +967 1 331212 الفترة المسموح بها للاستيضاخات: حتى تاريخ 05/08/2018م.	من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 6-1)
لغة العطاء والمراسلات: اللغة العربية إضافة / اللغة الانجليزية.	من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 8-1)
أي وثائق أخرى مطلوب تقديمها مع وثائق العطاء: - شهادة وكالة او موزع من الشركه المصنعة. - الوثائق المؤيدة للخبرة السابقة في تنفيذ توريدات وأعمال مماثلة. - توفير عينات وقت فتح المظاريف .	من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 9-1 / هـ/5)
التقديم بعطاءات بدائلة: لا ينطبق .	من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 10-3)

<p>عملة العطاء المسموح التقدم بها: باليورو الامريكي فقط وسيتم استبعاد أي عطاء يقدم بأي عملة أخرى.</p> <p>عملة الدفع التي بموجبها سيتم الدفع: باليارى اليمنى بسعر الصرف فى السوق عند تحرير الشياع.</p>	<p>من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 12-1)</p>
<p>المعايير الأخرى لأهلية مقدم العطاء: لا يوجد.</p>	<p>من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 13-3 (د))</p>
<p>يحدد مبلغ ضمان العطاء بمبلغ مقطوع بـ(\$450) أربعينه وخمسون دولار امريكي وتكون فترة صلاحية الضمان لمدة 120 يوم من تاريخ فتح المظاريف.</p>	<p>من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 15-1)</p>
<p>فترة صلاحية العطاء ستكون (90) تسعون يوماً من تاريخ استلام العطاء وفتح المظاريف.</p>	<p>من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 16-1)</p>
<p>عدد النسخ المطلوبة: ثلاث نسخ مكتملة للجوانب الفنية والمالية والتجارية بالإضافة إلى النسخة الأصلية.</p>	<p>من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 17-1)</p>
<p>يتم كتابة عنوان المشتري بصورة واضحة الذي سيتم تقديم وتسليم العطاءات إليه: شركة يمن موبايل - ادارة المشتريات والمخازن -المشتريات - الجراف - ش/ عمران - صنعاء - الجمهورية اليمنية..</p>	<p>من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 18-2)</p>
<p>آخر موعد لتقديم العطاء: الساعة العاشرة والنصف صباحاً يوم الإثنين بتاريخ 14/05/2018م.</p>	<p>من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 19-1)</p>
<p>موعد ومكان فتح المظاريف: الساعة الحادي عشر صباحاً يوم الإثنين بتاريخ 14/05/2018م .</p> <p>مكان فتح مظاريف العطاءات: مكتب مدير إدارة المشتريات والمخازن .</p>	<p>من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 22-1)</p>
<p>[معايير التقييم الأخرى]</p> <p>فني: سيتم استكمال إجراءات التحليل الفني وفقاً لمعايير المواصفات الفنية.</p> <p>مالي: 1- الالتزام بفترة التوريد والمحددة بـ (ثلاثة أسابيع) من تاريخ توقيع العقد.</p> <p>2- سيتم إضافة 0.5% (من قيمة العطاء المقدم) عن كل أسبوع تأخير أثناء التقييم المالي للعطاءات.</p>	<p>من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 26-2-ز)</p>
<p>الموقع النهائي لتسليم المواد :</p>	<p>من التعليمات إلى</p>

<p>DDP مخازن شركة يمن موبايل للهاتف النقال - صنعاء .</p> <p>[يتم تحديد الحالة التي تتطبق عليها المناقصة من الحالات المبينة في البند (2-26)]</p> <p>DDP تسليم مخازن شركة يمن موبايل للهاتف النقال شاملًا التوريد والجمارك والضرائب (ضريبة المبيعات + ضريبة الأرباح التجارية) والنقل والتأمين والرسوم والمصاريف الأخرى .</p>	<p>مقدمي العطاءات من (أ) ب) (البند 26-2-أ)</p>
<p>المعايير الأخرى للتقييم</p> <p>التأكد من مدى مطابقة العينات النموذجية لكافة الأصناف المطلوبة مع المواصفات الفنية المحددة .</p>	<p>من التعليمات إلى مقدمي العطاءات من (أ) ب) (البند 26-2-ز)</p>
<p>هامش التفضيل المحلي</p> <p>لا يطبق .</p>	<p>من التعليمات إلى مقدمي العطاءات (البند 27-1)</p>
<p>يجب على المورد تدوين عنوانه الذي سيتم التخاطب إليه من قبل المشتري : [يتم تعبئة البيانات أدناه من قبل صاحب العطاء المتقدم وعلى مسؤولية صحة وسلامة البيانات المدونة]</p>	<p>من التعليمات لمقدمي العطاءات (البند 33-1)</p>
<p>.....</p>	<p>- (الاسم التجاري للمتقدم) أو اسم المتقدم</p>
<p>.....</p>	<p>- عنوان المتقدم</p>
<p>.....</p>	<p>- مقر الشركة .</p>
<p>.....</p>	<p>- تلفون</p>
<p>.....</p>	<p>- فاكس</p>
<p>.....</p>	<p>- بريد الكتروني</p>
<p>.....</p>	<p>- ص . ب</p>
<p>.....</p>	<p>- تلفون سيار</p>
<p>.....</p>	<p>- اسم المخول بالتوقيع كاملًا على الإخطارات والعقد</p>
<p>.....</p>	<p>- صفة المخول بالتوقيع</p>
<p>.....</p>	<p>- أي بيانات أخرى يرى صاحب العمل طلبها من قبل المورد .</p>

القسم الرابع : الشروط العامة للعقد

1-1 التعريف

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه الشروط المعاني المبينة إزاء كل منها ما لم تدل القراءة على خلاف ذلك:-

الاتفاق المبرم والموقع بين المشتري والمورد وفقاً لنموذج العقد شاملًا جميع المرفقات والملحق الوارد ذكرها في عقد الاتفاق.

القيمة الإجمالية للعقد بعد المراجعة والتصحيح وفقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية والموضحة في إخطار قبول العطاء واتفاقية العقد.

الشروط الواردة في هذا القسم الواجب الالتزام بها من قبل المشتري والمورد. مجموعة القواعد التي تتوافق مع طبيعة ونوعية عملية الشراء وبما لا يتعارض مع أحكام القانون ولائحته.

الطرف المشار إليه في العقد بالطرف الأول، والذي يتعاقد مع المورد لتنفيذ الأعمال التي يشملها العقد، والمذكور اسمه في **الشروط الخاصة للعقد**، ونموذج العقد.

الشخص الطبيعي أو الاعتاري الذي قبل المشتري عطاءه لتنفيذ الأعمال والمشار إليه في العقد بالطرف الثاني أو أي من ممثلي المورد الشخصيين وورثته الشرعيين والمذكور اسمه في **الشروط الخاصة للعقد**، ونموذج العقد. الجمهورية اليمنية.

جميع التوريدات من الأجهزة والآلات والمعدات والمواد ونحوها التي يجب على المورد توريدتها للمشتري بموجب العقد.

جميع الخدمات المرتبطة بتنفيذ العقد، مثل خدمات النقل والتأمين وأي خدمات أخرى تكميلية مثل التركيب، والبدء في التشغيل، وتوفير المعونة الفنية، والتدريب، وأي تعهدات من جانب المورد واجبة الأداء بموجب العقد.

يعني المكان، أو الأماكن، النهائية للتوريد/ التوريد والتركيب والتشغيل والتدريب المحددة في **الشروط الخاصة للعقد**.

هو الشخص الطبيعي أو الاعتاري المتعاقد مع المورد الأساسي الذي تستوفى فيه الشروط المطلوبة والذي سيتولى تنفيذ جزء من العقد بعد موافقة المشتري.

التاريخ المستهدف فيه إنتهاء المورد للأعمال والمحدد في **الشروط الخاصة للعقد**.

يعني الفترة من منتصف الليل إلى منتصفه الثاني (24) ساعة.

في تفسير شروط العقد يعني المفرد الجمع والمذكر المؤنث والعكس صحيح ليس للعناوين والإحالات المرجعية بين البنود أي مغزى وتحمل الكلمات معناها العادي في لغة العقد مالم ينص على شيء محدد

"العقد"

"قيمة العقد"

"الشروط العامة للعقد"

"الشروط الخاصة للعقد"

"المشتري"

"المورد"

"بلد المشتري"

"البضائع"

"الخدمات"

"موقع المشروع"

المورد من الباطن

التاريخ المستهدف

لإنتهاء الأعمال

"اليوم"

1-2 التفسير

<p>تطبق الشروط العامة ما لم تنسخها أحكام أخرى من العقد.</p> <p>ينبغي أن يكون منشأ جميع البضائع والخدمات المقدمة بموجب العقد من البلدان المؤهلة.</p> <p>لأغراض هذه الفقرة تعني كلمة "المنشأ" المكان الذي يتم فيه استخراج تلك المواد أو تعدينها أو زراعتها أو إنتاجها، أو المكان الذي يتم فيه توفير الخدمات التكميلية ذات الصلة، وتعتبر البضائع مصنعة عندما تؤدي عمليات التصنيع إلى إخراج منتج معترف به تجاريًا.</p> <p>منشأ البضائع والخدمات يمكن أن تكون مختلفة عن جنسية المورد.</p> <p>يجب أن تطابق التوريدات الموردة بموجب هذا العقد المعايير المذكورة في الموصفات الفنية، وفي الحالات التي لا يرد فيها ذكر لمعايير واجب التطبيق، يجب أن تطابق التوريدات المعايير المعتمدة الموافق عليها من قبل المشتري.</p> <p>لا يحق للمورد أن يكشف، بدون موافقة المشتري الخطية المسبقة عن نص العقد أو أي أحكام واردة فيه أو عن أي موصفات أو مخطوطات أو رسومات أو أنماط أو عينات أو معلومات مقدمة من المشتري أو من يفوضه، لأي شخص سوى موظفي المورد خلال تنفيذهم للعقد ويتم إعطاء المعلومات إلى أولئك الموظفين سرًا وفي الحدود الالزمة خلال فترة تنفيذ العقد.</p> <p>لا يحق للمورد دون موافقة المشتري المسبقة كتابة، أن يستخدم أي وثيقة أو معلومات ورد ذكرها في البند 1-5 من هذه الشروط إلا لأغراض تنفيذ العقد.</p> <p>تظل أي وثيقة ورد ذكرها في البند 1-5 من هذه الشروط - بخلاف العقد نفسه، ملكاً للمشتري وتعد مع جميع صورها للمشتري عند اكتمال تنفيذ المورد للعقد.</p> <p>يضمن المورد للمشتري أي مطالبات من جانب الغير بشأن الإخلال بحقوق البراءات أو العلامات التجارية أو التصميمات الصناعية الناتجة عن استعمال البضائع أو أي جزء منها في الجمهورية اليمنية.</p> <p>يجب على مقدم العطاء الفائز أن يقدم إلى المشتري، خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من إخطاره بإرساء المناقصة عليه، ضماناً بنكياً غير مشروط وغير قابل للإلغاء بما لا يقل عن 15% من قيمة العقد بحسب النموذج والصيغة المحددة في وثائق المناقصة بحيث يكون ساري المفعول من تاريخ توقيع العقد وحتى انتهاء إجراءات الفحص والاستلام الابتدائي الخالي من التحفظات.</p> <p>تكون حصيلة ضمان الأداء واجبة الدفع للمشتري كتعويض عن أي خسائر ناجمة عن أي تقصير من جانب المورد في تنفيذ التزاماته بموجب العقد.</p>	<p>1-2</p> <p>1-3</p> <p>2-3</p> <p>3-3</p> <p>1-4</p> <p>1-5</p> <p>2-5</p> <p>3-5</p> <p>1-6</p> <p>1-7</p> <p>2-7</p>	<p>التطبيق</p> <p>بلد المنشأ</p> <p>المعايير</p> <p>استخدام وثائق العقد والمعلومات التي يتضمنها</p> <p>حقوق براءات الاختراع</p> <p>ضمان الأداء</p>	<p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p> <p>-7</p>
--	--	--	---

3-7 يقدم ضمان الأداء بإحدى الطرق الآتية:

أ. شيك مقبول الدفع من أحد البنوك المعتمدة من قبل البنك المركزي اليمني.

ب. خطاب ضمان غير مشروط من أحد البنوك المصرح لها من البنك المركزي اليمني بإصدار مثل هذه الخطابات.

4-7 يعيد المشتري ضمان الأداء إلى المورد خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ إتمام المورد تنفيذ التزاماته المنصوص عليها في العقد واستكمال إجراءات الفحص والاستلام البدائي دون أي ملاحظات أو تحفظات.

8-1 **الفحص والاختبار** يحق للمشتري أو من يمثله فحص البضائع أو اختبارها أو الاثنين معاً للتحقق من مطابقتها للمواصفات والكميات الواردة في العقد، وتحدد الشروط الخاصة للعقد أنواع الفحص والاختبارات التي يشترطها المشتري ومكان إجرائها، ويخطر المشتري المورد كتابة، في الوقت المناسب، بمن يمثله أو بمن يكلفه بأعمال الفحص والاختبار وكل أنواع الفحص والاختبار المحددة ستكون على نفقة المورد.

2-8 يجوز إجراء الفحص والاختبار في بلد المنشأ أو مقر المورد أو مورديه من الباطن إذا كان يختلف عن بلد المنشأ، أو في مكان التسلیم، أو في المقر النهائي لوصول البضائع أو في الموقعين معاً عند إجرائه في مقر المورد أو المورد من الباطن، يتم توفير جميع التسهيلات وتقديم كل مساعدة في الحدود الالزامية للفحص أو الاختبار بما في ذلك تمكينهم من الإطلاع على الرسومات وبيانات الإنتاج دون أي تكاليف على المشتري.

3-8 في حالة عدم مطابقة البضائع التي تم فحصها أو اختبارها للمواصفات، يتم رفضها من قبل المشتري، ويلتزم المورد إما باستبدالها أو إجراء التعديلات الالزامية عليها حتى تكون مطابقة للمواصفات، دون أن يتحمل المشتري أيه تكاليف.

4-8 لا يعتبر حق المشتري في الفحص على البضائع واختبارها أو رفضها عند اللزوم بعد وصولها إلى بلد المشتري مقيداً أو تنازلاً منه لسابق قيامه أو من يمثله بالفحص على البضائع واختبارها وإجازتها قبل شحنها من بلد المنشأ.

5-8 لا يترتب على نص البند (8) من هذه الشروط إعفاء المورد بأي شكل من أي ضمان أو التزام آخر بموجب العقد.

- 9- التغليف**
- 1- يلتزم المورد بتغليف البضائع بما يضمن عدم إصابتها بأي ضرر أو تلف خلال شحنها إلى مكان التسليم النهائي المنصوص عليه في العقد كما يجب أن يكون التغليف كافيا دون تحديد لتحمل أي خسارة في المناولة، والتعرض لدرجات قصوى من الحرارة، أو التعرض للأمطار أو أي حالات أخرى قد تضر بالبضائع حتى وصولها إلى الموقع النهائي المحدد من قبل الجهة، وإجراء الفحص والاستلام لها.
- 2- ينبغي أن يتقييد تغليف البضائع وتمييزها بالعلامات المميزة وتوثيقها داخل الصناديق وخارجها بصورة تامة بأي متطلبات خاصة ينص عليها العقد صراحة بما في ذلك أي متطلبات قد ترد بالتحديد في **الشروط الخاصة للعقد**.
- 10- التسليم والوثائق**
- 1- يقوم المورد بتسليم البضائع وتنفيذ الخدمات المطلوبة والمكملة طبقا لجدول المتطلبات وبالفترة الزمنية المحددة على أن يتم توريدها إلى مخازن المشتري أو الموقع النهائي المحدد من قبل المشتري في **الشروط الخاصة للعقد**؛
- 2- على المورد تسليم أي أدلة أو كتالوجات أو رسومات أو أي وثائق أخرى محددة لما تم تورidه وتركيبه خلال فترة لا تتجاوز ثلثين يوما من تاريخ الفحص والاستلام الابتدائي.
- 11- التأمين**
- 1- يتحمل المورد مسؤولية التأمين الداخلي والخارجي على البضائع بالكامل، ضد فقدانها أو عطابها لأسباب راجعة إلى تصنيعها أو حيازتها، ونقلها حتى تسليمها إلى المكان المحدد من قبل المشتري بموجب هذه الشروط.
- 12- النقل**
- 1- يقوم المورد في حالة اشتراط قيامه بموجب العقد بنقل البضائع إلى مكان محدد في بلد المشتري (مخازن الجهة/موقع المشروع/موقع المشروع)، بعمل الترتيبات اللازمة لنقل البضائع إلى ذلك المكان وعمل التأمين والتخزين اللازم الذي يتم تحديده في العقد وعلى أن تضم التكاليف المتعلقة بذلك إلى السعر المتعاقد عليه.
- 13- الخدمات التابعة والمكملة**
- 1- قد يشترط المشتري توفير الخدمات التالية كلها أو بعضها، بما في ذلك الخدمات الإضافية، إذا كانت مطلوبة ومحددة في **الشروط الخاصة للعقد**؛
- أ. تنفيذ وتجميع البضائع الموردة بالموقع أو بدء تشغيلها أو العمليتين معا، أو الإشراف على ذلك؛
- ب. توفير الأدوات الازمة لتجمیع أو صيانة البضائع الموردة، أو العمليتين معا؛
- ج. تقديم دليل تشغيل وصيانة مفصل لكل وحدة متكاملة من البضائع الموردة؛
- د. تشغيل أو صيانة وإصلاح البضائع الموردة أو العمليتين معا أو الإشراف على ذلك لفترة يتفق عليها الطرفان، بشرط لا تغنى تلك الخدمة الموردة من أي التزامات ضمان بموجب هذا العقد؛

هـ. تدريب العاملين لدى المشتري، على تجميع وبدء تشغيل البضائع الموردة، أو تشغيلها، أو صيانتها، وإصلاحها أو العمليتين معا، إما في مصنع المورد أو في الموقع أو في الاثنين معا؛

14-1 قد يشترط المشتري حسبما يتحدد في الشروط الخاصة للعقد أن يقوم

قطع الغيار

المورد بتقديم كل أو بعض المواد والإشعارات والمعلومات التالية

المتعلقة بقطع الغيار التي يصنعها المورد أو يقوم بتوزيعها:

أـ. قطع الغيار التي قد يختار المشتري شراؤها من المورد، على ألا يعفي اختياره لهذا المورد من أي التزامات بموجب العقد؛

بـ. في حالة التوقف عن إنتاج قطع الغيار:

1ـ. يقوم المورد بإبلاغ المشتري مقدما باعتزامه التوقف عن

الإنتاج بحيث يتيح للمشتري وقتا كافيا لتدبير احتياجاته؛

2ـ. بعد التوقف عن الإنتاج يقدم المورد للمشتري في حالة مطالبته

الأخير وبالمجان رسومات وتصميمات ومواصفات قطع الغيار.

15-1 سيقوم المشتري بتحديد فترة سريان ضمان الصيانة (إصلاح العيوب) بفترة

ضمان الصيانة

لا تقل عن سنة ما لم تتطلب طبيعة المناقصة فترة أطول وسيتم تحديدها

(إصلاح العيوب)

في الشروط الخاصة للعقد بحيث تكون سارية المفعول من تاريخ إجراء

الفحص والاستلام الابتدائي دون أي تحفظات أو ملاحظات.

15-2 يخطر المشتري المورد كتابة بأي مطالبات تنشأ بموجب الضمان.

3-15 بمجرد استلام الإخطار المشار إليه، يقوم المورد خلال الفترة المحددة في

الشروط الخاصة للعقد

أو الأجزاء التي بها عيوب دون تحمل المشتري أية تكاليف في هذا الشأن.

4-15 في حالة عدم قيام المورد، بعد إخطاره، بإصلاح العيوب خلال الفترة

المحددة يحق للمشتري أن يتخذ الإجراءات التعويضية الازمة على حساب

المورد، دون الإخلال بأي حقوق أخرى للمشتري تجاه المورد بموجب

العقد.

5-15 يقدم المورد للمشتري ضمانا كتابياً بأن البضائع التي تم توريدها بموجب

العقد جديدة، ولم يسبق استعمالها، ومن آخر طراز أو من طراز مماثل

يتضمن جميع التحسينات الحديثة التي أدخلت على التصميم والمكونات،

كما يضمن المورد أن جميع البضائع الموردة بموجب العقد خالية من أي

عيوب ناشئة من التصميم أو المواد أو الصنع، أو ناجمة عن أي فعل أو

قصیر من جانب المورد قد يظهر خلال الاستعمال العادي للبضائع

الموردة في الظروف السائدة في بلد المشتري.

16-1 تحدد طريقة وشروط السداد للمورد بموجب العقد في الشروط الخاصة

السداد

للعقد.

2-16 تقدم مطالبات المورد بالسداد كتابة إلى المشتري مرفقا بها فاتورة تبين، البضائع المسلمة والخدمات المقدمة، وكذلك الوثائق المطلوبة طبقاً للبند (10) من هذه الشروط، وبعد تنفيذ أي التزامات أخرى منصوص عليها في العقد.

3-16 يقوم المشتري بسداد المدفوعات، بما لا يتجاوز بأي حال تسعون (90) يوماً من تاريخ تقديم المورد الفاتورة أو المطالبة، وانتهاء إجراءات الفحص والاستلام وتم قبولها صراحة بأنها خالية من العيوب أو أي ملاحظات أخرى وكذا الإيفاء بكافة الالتزامات المحددة في العقد.

4-16 يتم الدفع بالريال اليمني مالم تحدد الشروط الخاصة للعقد **الدفع بعملة أخرى قابلة للتحويل**.

5-16 يقوم المشتري بحجز ما لا يقل عن 15% من قيمة العقد كضمان تشغيل / تركيب وتشغيل وتدريب حيث يتم حجزها أثناء دفع المستحقات للمورد سواء دفعة واحدة أو على دفعات.

6-16 إذا طلبت عملية الشراء فتح اعتماد مستدي فإن المورد يتحمل مسؤولية ذلك مع تحمل جميع النفقات الازمة لذلك.

17-1 هي قيمة البضائع والخدمات المطلوب تنفيذها طبقاً لوثائق المناقصة بالمبلغ المحدد في العقد الموقع بين المشتري والمورد؛

17-2 يجب ألا تختلف الأسعار التي يطالب بها المورد مقابل البضائع التي يتم تسليمها والخدمات المقدمة بموجب العقد عن الأسعار المقدمة في عطائه بعد المراجعة والتصحيح وفقاً للإجراءات القانونية.

18-1 يجوز للمشتري في أي وقت، بموجب أمر كتابي مقدم للمورد، أن يجرى تغييرات في حدود الإطار العام للعقد في جانب أو أكثر من الجوانب الآتية: أ. الرسومات أو التصاميم أو المواصفات، إذا كانت البضائع المطلوب توريدها بموجب العقد يتم تصنيعها خصيصاً للمشتري؛

ب. طريقة الشحن أو التغليف؛

ج. موقع التسليم؛

د. الخدمات التي يتعين على المورد تقديمها.

وفي جميع الأحوال يجب أن تكون التغييرات في حدود النسبة المسموحة بها قانوناً.

18-2 يحق للمشتري تعديل العقد بالزيادة أو النقص في أي مرحلة من مراحل تنفيذ العقد بما لا يتجاوز 10%， من قيمة العقد الأصلي.

19-1 مع مراعاة البند (18) من هذه الشروط، لا يجوز إجراء أي تبديل أو تغيير في شروط العقد إلا بموجب تعديل كتابي موقع من الطرفين وبما لا يتعارض مع أحكام القانون واللائحة.

17- الأسعار

18- أوامر التغيير

19- تعديل العقد

- 20- التنازل عن العقد**
- 1- لا يحق للمورد أن يتنازل كلياً عن العقد أو تحويله إلى أي مورد آخر أو أي جهة أخرى.
- 21- التعاقد من الباطن**
- 1- يجب أن يلتزم المورد بإخطار المشتري كتابة وأخذ موافقته الخطية المسبقة على جميع العقود التي ينوي إبرامها من الباطن بموجب العقد وبما لا يتجاوز 30% من قيمة العقد سواء تضمنه العطاء الأصلي أو قدم فيما بعد، ولا يعفي هذا الأخطار المورد من أي مسؤولية أو التزام بموجب العقد.
- 2- يلتزم المتعاقد من الباطن بأحكام البند (3) من هذه الشروط.
- 22- تأخر المورد في التنفيذ**
- 1- يقوم المورد بتسلیم البضائع وتنفيذ الخدمات حسب الجدول الزمني الذي يحدده المشتري في جدول المتطلبات.
- 2- يتعين على المورد إذا واجهته هو أو مورد أو أكثر من مورديه من الباطن في أي وقت أثناء تنفيذ العقد، ظروف تحول دون تسليم البضائع وتنفيذ الخدمات في الموعد المحدد، أن يخطر المشتري كتابة بواقعة التأخير ومدته المحتملة وأسبابه. وعلى المشتري أن يقوم بأسرع ما يمكن عملياً بعد استلام إخطار المورد، بتقييم الموقف، ويجوز له إذا ارتأى ذلك تمديد موعد التنفيذ للمورد مع تحمل المورد الغرامات المحددة في البند (23) من هذه الشروط.
- 3- تأخير المورد في تنفيذ التزاماته بالتسليم يعرضه لتحمل الغرامات المقررة طبقاً لما هو وارد في البند (23) من هذه الشروط.
- 23- غرامات التأخير والسداد**
- 1- إذا تأخر المورد في تنفيذ التوريدات المتعاقد عليها في المواعيد المحددة بحسب البرنامج الزمني والفترقة المحددة في العقد، تحسب غرامة تأخير في الشهر الأول بنسبة 7.5% من قيمة البنود التي لم يتم تنفيذها على النحو التالي:
- 1% من قيمة البنود الخاصة للغرامة عن الأسبوع الأول أو أي جزء منه.
 - 1.5% من قيمة البنود الخاصة للغرامة عن الأسبوع الثاني أو أي جزء منه.
 - 2% من قيمة البنود الخاصة للغرامة عن الأسبوع الثالث أو أي جزء منه.
 - 3% من قيمة البنود الخاصة للغرامة عن الأسبوع الرابع أو أي جزء منه.
 - إذا تأخر بعد ذلك يتم احتساب غرامة تأخير بنسبة (4%) لكل شهر أو جزء منه وذلك لكل فترة مما تقدم على حده بحيث لا يتجاوز مجموع الغرامة نسبة (10%) من إجمالي قيمة العقد للتوريدات أو الخدمات الأخرى ولا تتجاوز مدة التأخير كحد أقصى ثلاثة أشهر.

2. لا تتحسب غرامة التأخير لأسباب تعود للمشتري أو لقوة قاهرة.

ب. احتساب غرامة السداد:

1. تتحسب غرامة السداد لصالح المورد وفقاً للشروط التالية:

- عدم وجود أي مبرر قانوني للتأخير في السداد.
- عدم وجود أي نقص في الوثائق أو البيانات القانونية المؤيدة للدفع.
- تجاوز فترة 90 يوماً من تاريخ رفع المستحقات من قبل الجهة المخولة بإدارة العقد والتوفيق عليه دون أي ملاحظات وتعميده من رئيس الجهة.
- عندما لا يكون المورد متسبياً في تأخير إجراءات الدفع.

2. يتم احتساب غرامة تأخير السداد في الشهر الأول بنسبة 7.5% من

قيمة المستخلص المتأخر وتحسب على النحو التالي:

- 1% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الأول أو أي جزء منه.
- 1.5% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الثاني أو أي جزء منه.
- 2% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الثالث أو أي جزء منه.
- 3% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الرابع أو أي جزء منه.
- إذا تأخر بعد ذلك يتم احتساب غرامة السداد بنسبة (4%) لكل شهر أو جزء منه وذلك لكل فترة مما تقدم على حدة بحيث لا يتجاوز مجموع الغرامة نسبة (10%) من إجمالي قيمة العقد للتوريدات وبما لا تتجاوز مدة التأخير كحد أقصى ثلاثة أشهر.

ج. إذا كان سبب التأخير يعود إلى المشتري يتم تمديد فترة تنفيذ العقد بنفس الفترة التي تسبب فيها بالتأخير وإذا كان سبب التأخير يرجع إلى المورد فسوف تطبق عليه غرامة التأخير المحددة في الفقرة (أ) من هذا البند.

1-24 دون الإخلال بأي جزاءات أخرى مقررة نتيجة للإخلال بالعقد، يجوز

للمشتري إنهاء العقد كله أو بعضه بموجب إخطار كتابي يوجه إلى المورد

وذلك في أي من الحالات الآتية:

أ. إذا أخفق المورد في تسليم كل أو بعض البضائع خلال المدة (المدد) المحددة في العقد أو خلال أي تمديد للمدة، المحددة من قبل المشتري؛

ب. إذا أخفق المورد في تنفيذ أي التزامات أخرى بموجب العقد؛

ج. إذا تأكد المشتري أن المورد قد تورط في عمل من أعمال الرشوة أو التدليس للحصول على العقد أو تنفيذه.

24- إنهاء العقد بسبب التقصير

2-24 يجوز للمشتري في حالة قيامه بإنهاء العقد كلياً أو جزئياً تتفيداً للبند

(1-24) من هذه الشروط، أن يشتري، بالشروط وبالطريقة التي يراها مناسبة بضائع وخدمات مشابهة لتلك التي لم يتسلّمها، ويكون المورد مسؤولاً أمام المشتري عن أي تكاليف إضافية لتلك البضائع أو الخدمات المشابهة وعلى الرغم من ذلك يستمر المورد في تتفيد ما لم يتم إنهاؤه من العقد.

1-25 لا يعتبر أي طرف مقصراً أو مخالفًا للعقد إذا لم يستطع تنفيذ التزاماته

بمقتضى العقد بسبب قوة قاهرة ويعفى كل منهما من مسؤولية عدم الوفاء أو التأخير في الوفاء لأي التزام بموجب العقد إذا كان الوفاء أو التأخير في الوفاء ناشئاً عن قوة قاهرة.

2-25 يقصد بعبارة "القوة القاهرة" في تطبيق هذا البند أي حادث خارج عن

إرادة المورد وغير مترتب على خطأ منه أو إهمال ولا يمكن توقعه وتشمل هذه الأحداث على سبيل المثال وليس الحصر "الحروب"، أو الثورات، أو الأوبئة، أو قيود الحجر الصحي أو الزلازل أو الفيضانات أو العصيان، أو الحرائق أو أي سبب آخر ليس ناتجاً عن خطأ أو إهمال أو سوء تصرف من جانب الطرف الذي يتمسك بالقوة القاهرة.

3-25 في حالة تحقق ظرف من ظروف القوة القاهرة، يقوم المورد بإخطار

المشتري كتابة فوراً بفحوى هذه الظروف وأسبابها ويستمر المورد في تنفيذ التزاماته بموجب العقد إلى أقصى حد ممكن إلا إذا أشار المشتري كتابة بغير ذلك كما يسعى المورد إلى إتباع وسائل معقولة بديلة لتنفيذ بما لا يحول دون اعتبارها ظرف قاهر.

1-26 يجوز للمشتري في أي وقت وبموجب إخطار كتابي للمورد أن يقوّي

بإنهاء العقد، إذا أصبح المورد مفلساً أو معسراً بموجب حكم قضائي بات. وفي هذه الحالة يكون الإنهاه دون أي تعويض للمورد، بشرط إلا يضر هذا الإلغاء أو يؤثر على أي حق في التصرف أو في التعويض يكون قد استحق للمشتري أو يستحق له فيما بعد.

1-27 يجوز للمشتري في أي وقت وبموجب إخطار كتابي يرسله للمورد، إنهاء

العقد كله أو في جزء منه تحقيقاً للمصلحة العامة، وينظر في الإخطار أن الإنهاه يتم للمصلحة العامة ويحدد مدى ما يتم إنهاؤه من أعمال بموجب العقد وتاريخ نفاذ هذا الإنهاه.

2-27 ينبغي للمشتري الموافقة على البضائع الجاهزة والمعدة للشحن والقابلة

للاستخدام لذاتها دون ربطها بالبضائع التي لم يتم توريدتها خلال ثلاثة (30) يوماً من استلام المورد للإخطار بالإنهاء، وذلك بالشروط والأسعار الواردة في العقد.

25- القوة القاهرة

- 28- تسوية الخلافات**
- 1-28 يبذل المشتري والمورد أقصى جهد لتسوية أي خلاف أو نزاع ينشأ بينهما يتعلق بالعقد وذلك بطريقة ودية من خلال التفاوض المباشر، بغرض حل الإشكال وبما ينسجم مع أحكام القانون واللائحة.
- 2-28 إذا تعذر على المشتري والمورد بعد ثلثين (30) يوما من بداية المفاوضات غير الرسمية تسوية الخلاف حول العقد وديا، يتم اللجوء إلى التحكيم بحسب ما نصت عليه أحكام العقد وبعد أخذ الموافقة المسبقة من اللجنة العليا للمناقصات والمزادات.
- 1-2-28 أي خلاف تم من أجله تقديم إخطار لأي من الطرفين بإحالته القضية للتحكيم طبقاً لهذا البند فإن هذا الخلاف يحل بالتحكيم. ويمكن البدء بإجراءات التحكيم قبل أو بعد تسليم البضائع في إطار هذا العقد.
- 2-2-28 تتم إجراءات التحكيم طبقاً للقواعد الإجرائية المحددة في قانون التحكيم اليمني.
- 3-2-28 إذا لم يتوصلا الطرفان إلى اتفاق بشأن التحكيم يحق للمشتري إنهاء العقد وخصم كافة الخسائر التي تكبدها أثناء فترة الخلاف وذلك من ضمان الأداء أو من المبالغ المستحقة للمورد ويحق للمتضرر اللجوء إلى القضاء.
- 3-28 على الرغم من الإحالة للتحكيم:
- أ. يستمر الطرفان في أداء التزامهما في إطار العقد إلا إذا اتفقا على غير ذلك.
 - ب. يقوم المشتري بدفع مستحقات المورد إن وجدت بشرط أن يكون قد تم توريد البضائع أو أداء الخدمات وقبلها المشتري.
- 29- اللغة المعتمدة**
- 1-29 يتم تحرير العقد بين المشتري والمورد باللغة العربية مالم تنص الشروط الخاصة للعقد على خلاف ذلك.
- 30- القانون الواجب التطبيق**
- 1-30 قانون المناقصات والمزادات ولائحته التنفيذية والقوانين الأخرى النافذة ذات العلاقة التي يرجع إليها في تطبيق شروط العقد.
- 31- الإخطارات**
- 1-31 أي إخطار من أحد الطرفين إلى الآخر تفيذا للعقد يجب أن يكون أخطار كتابي، يتم إرساله باليد، أو بالبريد أو بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني على عنوان الطرف الآخر المحدد في الشروط الخاصة للعقد.

2-31 يصبح الإخطار نافذا بمجرد تسليمه أو في التاريخ المحدد فيه لنفاذه، أيهما أبعد.

32- **الضرائب والرسوم** 1-32 يجب أن تقدم عروض الأسعار شاملة جميع الرسوم الجمركية والضرائب وأي رسوم أخرى مالم يكن هناك قانون نافذ في بلد المشتري ينص على الإعفاء الكلي أو الجزئي فيتم تحديد ذلك ضمن **الشروط الخاصة للعقد**.

33- **وثائق العقد** 1-33 تعتبر مجموعة الوثائق التي يتكون منها العقد مفسرة لبعضها البعض وعند ظهور أي غموض أو تعارض فيما بينها يكون ترتيب أولوية الترجيح للوثائق حسب التسلسل التالي:
أ. اتفاقية العقد.

ب. إخطار قبول العطاء؛

ج. العطاء المقدم وأي مراسلات أو وثائق تم قبولها قبل توقيع العقد، وتم اعتبارها جزء لا يتجزأ من العقد؛

د. الشروط الخاصة؛

هـ. الشروط العامة؛

وـ. المواصفات الفنية؛

زـ. الرسومات (إن وجدت)؛

حـ. أي وثائق أخرى تشكل جزء من العقد.

34- **سرية المعلومات** 1-34 يتعهد المشتري والمورد بعدم تسريب أي معلومات أو وثائق أو بيانات تتعلق بالعقد لأي طرف ثالث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الطرف الآخر سواء قبل أو خلال أو بعد انتهاء العقد، إلا إذا وافق الطرف الآخر على إعطاء تلك المعلومات أو الوثائق، إلا أن المورد بإمكانه تزويد مورديه من الباطن بالوثائق أو البيانات أو المعلومات التي يحصل عليها من المشتري وبما يمكن المورد من الباطن من تفزيذ التزاماته حسب العقد، وفي هذه الحالة على المورد أخذ تعهد من المورد من الباطن بنفس شروط السرية التي يلتزم بها المورد حسب الشروط العامة للعقد.

2-34 على المشتري عدم استخدام المعلومات أو الوثائق أو البيانات التي يحصل عليها من المورد إلا للأغراض التي تتعلق بتنفيذ العقد، وبالمثل فإن على المورد عدم استخدام المعلومات أو الوثائق أو البيانات لأي غرض عدا تصميم وتوريد الأعمال والخدمات المطلوبة لتنفيذ الأعمال المحددة بالعقد.

1-35 عندما تكون الحكومة هي المسئولة عن رفع الأسعار للمواد أو الخدمات ذات العلاقة في مكونات العقد أو بعضها يجوز للمشتري في ضوء المعالجات المقرة من قبل مجلس الوزراء تعديل قيمة الجزء المتبقى من العقد من تاريخ وقوع الأثر وفقاً للضوابط المقرة من قبل مجلس الوزراء.

1-36 يلتزم المورد وجميع من يستخدمهم في تنفيذ العقد ، بالامتثال عن التعامل مع أي دولة غير مؤهلة ويقصد بالدول غير المؤهلة "الدول التي تم اتخاذ قرار من الحكومة اليمنية بعدم التعامل معها" ، بشكل مباشر أو غير مباشر وإذا ما تيقن المشتري في أي وقت خلال مدة نفاذ العقد بأن المورد خالف أحكام هذا البند فمن حقه أن ينهي العقد وأن يطلب المورد بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن هذا الفسخ أو تلك المخالفة وفي هذه الحالة، يحق للمشتري مصادر جمیع استحقاقات المورد وموجوداته (إن وجدت) في الموقع من معدات ومواد مؤقتة، لغرض إتمام تنفيذ العقد ثم عمل التسوية الحسابية بعد انتهاءها.

-35 تعديل الأسعار

-36 مقاطعة الدول غير المؤهلة

القسم الخامس : الشروط الخاصة للعقد

مقدمة	
اسم ورقم المناقصة: المناقصة العامة رقم (2018/02) الخاصة شراء وتوريد أخبار.	من الشروط العامة
اسم المشتري: شركة يمن موبайл للهاتف النقال .	من الشروط العامة (البند 1)
اسم المورد	من الشروط العامة (البند 1)
تحديد موقع المشروع: مخازن شركة يمن موبайл للهاتف النقال- صنعاء .	من الشروط العامة (البند 1)
أنواع الفحص والاختبار: 1- ستم عملية الفحص والاستلام عبر المختصين بالشركة للتحقق من مطابقة المواد للعينات المقدمة مع العطاءات والكميات المطلوبة.	من الشروط العامة (البند 1-8)
التغليف: يتم تغليف المواد تغليفاً جيداً .	من الشروط العامة (البند 2-9)
الموقع النهائي للتسليم: DDP مخازن شركة يمن موبайл - صنعاء. فترة التوريد: ثلاثة اسابيع من تاريخ توقيع العقد.	من الشروط العامة (البند 1-10)
الخدمات التابعة (المكملة): لا ينطبق.	من الشروط العامة (البند 1-13)
قطع الغيار: لا ينطبق.	من الشروط العامة (البند 1-14)
فترة سريان ضمان الصيانة (إصلاح العيوب) وضمان حسن الاداء: سنة من تاريخ الفحص والاستلام والتوريد المخزني.	من الشروط العامة (البند 1-15)
الفترة المحددة لإصلاح العيوب من تاريخ إخطار المشتري بذلك: خمسة أيام من تاريخ إخطار المشتري.	من الشروط العامة (البند 3-15)
طريقة السداد (أسلوب الدفع) : ستكون طريقة السداد على النحو الآتي :- 100% من قيمة العقد تدفع بعد الاستلام والفحص والتوريد المخزني. 15% من قيمة العقد والمتمثل في ضمان حسن تنفيذ (ضمان بنكي) يستمر كضمان صيانة تطلق بعد ستة أشهر من تاريخ التوريد والفحص والاستلام والخالي من أي تحفظات أو ملاحظات.	من الشروط العامة (البند 1-16)

<p>عملة الدفع: باليارال اليمني بسعر الصرف في السوق يوم تحرير الشيك .</p>	<p>من الشروط العامة (البند 4-16)</p>
<p>لغة العقد والمراسلات أثناء تنفيذ العقد: اللغة العربية / اللغة الإنجليزية.</p>	<p>من الشروط العامة (البند 29)</p>
<p>الإخطارات (يتم تحديد عنوان طرفي العقد): عنوان المشتري: شركة يمن موبайл للهاتف النقال - صنعاء - الجمهورية اليمنية - تلفون: +967 12 133 1010 ، فاكس: 33 737 1 +967 ، صندوق البريد: الموقع الإلكتروني : surabi@yemenmobile.com.ye عنوان المورد :</p>	<p>من الشروط العامة (البند 31)</p>
<p>الضرائب والرسوم : يجب أن يتضمن العرض المقدم كافة الضرائب المحددة في القانون اليمني وكذلك الرسوم الجمركية و أي مصاريف أخرى لحين وصول المواد المشتراه مخازن الشركة .</p>	<p>من الشروط العامة (البند 1-32)</p>

القسم السادس: جدول المطلبات

مكونات جدول المطلبات:

1. جدول بالتوريدات ومواعيد التسليم ومكان/ أماكن التوريد.
2. جدول بالخدمات المكملة.
3. المواصفات الفنية.
4. جداول الأسعار.
5. الرسومات (بحسب انتظام الحالة)

1- جدول قائمة السلع ومواعيد وأماكن التوريد

شراء و توريد أخبار

الرقم	الصنف	نوع الوحدة	الكمية	مواعيد واماكن التوريد	الموقع النهائي للتسليم	مدة التسليم بالاسبوع / الشهور
1	حبر طابعة HP 400	علبة	100	من مواليد 2018	من مواليد 2018	اثنتي عشرة أسبوعاً يبدأ من تاريخ توريد العقد
2	حبر طابعة hp400 ملون	طقم	3	من مواليد 2018	من مواليد 2018	اثنتي عشرة أسبوعاً يبدأ من تاريخ توريد العقد
3	HP LASER JET 1120 حبر طابعة	علبة	8	من مواليد 2018	من مواليد 2018	اثنتي عشرة أسبوعاً يبدأ من تاريخ توريد العقد
4	حبر طابعة اسود 1320 hp	حبة	2	من مواليد 2018	من مواليد 2018	اثنتي عشرة أسبوعاً يبدأ من تاريخ توريد العقد
5	حبر طابعة HP M225	علبة	70	من مواليد 2018	من مواليد 2018	اثنتي عشرة أسبوعاً يبدأ من تاريخ توريد العقد
6	حبر طابعة HP277	علبة	4	من مواليد 2018	من مواليد 2018	اثنتي عشرة أسبوعاً يبدأ من تاريخ توريد العقد
7	حبر طابعة PRO 200 HP	علبة	10	من مواليد 2018	من مواليد 2018	اثنتي عشرة أسبوعاً يبدأ من تاريخ توريد العقد
8	حبر طابعة HP2055	علبة	10	من مواليد 2018	من مواليد 2018	اثنتي عشرة أسبوعاً يبدأ من تاريخ توريد العقد
9	حبر طابعة hp1536 278A	علبة	8	من مواليد 2018	من مواليد 2018	اثنتي عشرة أسبوعاً يبدأ من تاريخ توريد العقد
10	حبر طابعة hp 551 اسود	علبة	8	من مواليد 2018	من مواليد 2018	اثنتي عشرة أسبوعاً يبدأ من تاريخ توريد العقد
11	حبر طابعة hp4250	علبة	2	من مواليد 2018	من مواليد 2018	اثنتي عشرة أسبوعاً يبدأ من تاريخ توريد العقد

2- جدول قائمة الخدمات التابعة (المكملة) المطلوب تنفيذها

المواصفات الفنية

جداول الأسعار

شراء وتوريد أخبار.

المواصفات الفنية	الإجمالي	سعر وحدة		الكمية	نوع الوحدة	الصنف	م
		كتابة	رقمًا				
حبر طابعة HP 400 وكالة				100	علبة	حبر طابعة HP 400	1
حبر طابعة hp400hملون وكالة				3	طقم	حبر طابعة hp400hملون	2
حبر HP LASER JET 1120 وكالة طابعة				8	علبة	حبر طابعة HP LASER JET 1120	3
حبر طابعة اسود hp 1320 وكالة				2	حبة	حبر طابعة اسود hp 1320	4
حبر طابعة HP M225 وكالة				70	علبة	حبر طابعة HP M225	5
حبر طابعة HP277 وكالة				4	علبة	حبر طابعة HP277	6
حبر طابعة PRO 200 HP وكالة				10	علبة	حبر طابعة PRO 200 HP	7
حبر طابعة HP2055 وكالة				10	علبة	حبر طابعة HP2055	8
حبر طابعة hp1536-278A وكالة				8	علبة	حبر طابعة hp1536-278A	9
حبر طابعة hp 551 اسود وكالة				8	علبة	حبر طابعة hp 551 اسود	10
حبر طابعة hp4250 وكالة				2	علبة	حبر طابعة hp4250	11

جداول الأسعار

[يقوم المشتري بإدراج الرسومات حسب طبيعة الحالة]

الرسومات

[لا ينطبق]

القسم السابع: النماذج نموذج تقديم العطاء

التاريخ : / /

رقم: _____

المحترمون

الإخوة/ شركة يمن موبайл (ش.م.ي)

بعد فحص وثائق المناقصة بما في ذلك النماذج والتي نقر باستلامها وفحصها كاملة.

نحن الموقعون: _____ [يكتب اسم المورد] نؤكد التزامنا توريد وتسليم:

طبقاً لوثائق المناقصة بإجمالي

مبلغ وقدرة بالنسبة شراء وتوريد أخبار .

[يكتب المبلغ بالأرقام] [يكتب المبلغ بالحروف] ، [.....] [التخفيض

إن وجد مبلغ/نسبة التخفيض] ليصبح إجمالي العطاء النهائي بعد التخفيض [يكتب المبلغ

بالأرقام] [يكتب المبلغ بالحروف]، **DDP تسليم مخازن شركة يمن موبайл**

شاملاً جميع الرسوم الجمركية والضرائب والنقل والتأمين أو أي مبالغ أخرى تحدد بموجب جدول الأسعار

المرفق مع هذا والذي يعتبر جزءاً من هذا العطاء.

ونتعهد في حالة قبول عطائنا ب [تكتب اسم عملية الشراء] بالتنفيذ وفقاً للمواصفات الفنية وجداول الأسعار والشروط والمواعيد المحددة في وثيقة المناقصة وجدول المتطلبات وعطائنا المقدم، والذي على أساسه تم الإرساء من قبلكم، كما نؤكد التزامنا بأي قرار يتم اتخاذه من قبل الجهات المختصة قانوناً في أي شكوى أو تظلم بشأن هذه المناقصة بعد إخبارنا بقبول العطاء، وإلى أن يتم إعداد وتوقيع العقد يعتبر هذا العطاء عقداً ملزماً لنا.

وفيما يلي بيان بالعمولات المطلوب منا دفعها فيما يتعلق بهذا العطاء وبتنفيذها في حالة إرساء المناقصة علينا:

الغرض من العمولة

المبلغ والعملة

اسم وعنوان الوكيل

(إن لم تدفع مثل هذه المبالغ فتكتب كلمة لا يوجد)

تحريراً في _____ يوم _____ ، / 201 _____ م

اسم المخول بالتوقيع والصفة:

الختم:

ملاحظة: إذا كان هناك رغبة في تقديم تخفيض لقيمة العطاء فيجب أن يتم تعبئته في المكان المشار إليه أعلاه أو تقديم مذكرة مستقلة بالتخفيض شريطة تقديم ذلك مع مظروف العطاء في الموعد المحدد وقبل فتح أول مظروف وإشعار لجنة فتح المطاريف أثناء جلسة الفتح بوجود التخفيض لإثباته في محضر الفتح ما لم يعترض بأي تخفيض غير مثبت في سجل فتح المطاريف.

نموذج ضمان العطاء

المحترمون

الإخوة/ شركة يمن موبايل (ش.م.ي)

اسم المناقصة: شراء وتوريد أخبار

رقم المناقصة العامة : (2018/02)

نحن [يذكر اسم البنك الضامن] نضمن [يذكر اسم المورد] ضماناً مطلقاً غير مشروط وغير قابل للإلغاء - على أن ندفع لـ (شركة يمن موبايل (ش.م.ي)) أو من يخلفه في منصبه أو يقوم بتعيينه لذلك مبلغ وقدره [يكتب المبلغ بالأرقام] [يكتب المبلغ بالحروف] عند أول مطالبة خطية من قبلكم بدون أي تحفظ أو اعتراض من جانبنا أو من جانب المضمون وشروط هذا الالتزام:

1. أن يقوم بسحب عطائه بعد فتح المظاريف خلال فترة سريان العطاء والمذكور في شكل العطاء أو
 2. أن تقوم (شركة يمن موبايل (ش.م.ي)) بإبلاغ مقدم العطاء بقبول عطائه خلال فترة سريان العطاء ثم:
 - أ- يخفق مقدم العطاء أو يرفض توقيع العقد إذا طلب منه ذلك أو
 - ب- يخفق مقدم العطاء أو يرفض تقديم ضمان الأداء حسب التعليمات لمقدمي العطاءات أو
 - ج- لا يقبل التصحيحات الحسابية حسب التعليمات لمقدمي العطاءات.
- يعتبر هذا الضمان ساري المفعول لمدة (.....) يوماً يبدأ من تاريخ / / 201م. وأي طلب لتمديد هذا الضمان يجب أن يتم عبر صاحب العطاء المقدم (المضمون)

إمضاء وختم:

اسم البنك:

العنوان:

التاريخ:

نموذج إخطار قبول العطاء

التاريخ / /

إلى [اسم المورد وعنوانه]

نختركم أن المناقصة العامة رقم (02/2018) بشأن **شراء وتوريد أخبار** . قد أرسىت عليكم بموجب عطاؤكم المقدم في هذه المناقصة المؤرخ / 201م بإجمالي مبلغ وقدره [يكتب المبلغ بالأرقام] [يكتب المبلغ بالحروف].

وعليكم سرعة تقديم ضمان الأداء بنسبة 15% من قيمة العطاء بمبلغ (.....) خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامكم لهذا الإخطار وفقاً لصيغة الضمان المرفقة بوثائق المناقصة غير مشروطة وغير قابلة للإلغاء باسمنا سارية المفعول حتى انتهاء إجراءات الفحص والاستلام الابتدائي من قبل **شركة يمن موبايل (ش.م.ي)** . في حالة تأخركم عن الحضور لتوقيع العقد أو تقديم ضمان الأداء خلال المدة المحددة أعلاه سيؤدي إلى إلغاء إرساء المناقصة عليكم ومصادره ضمان العطاء.

المدير التنفيذي

ملاحظة: لا يعتبر هذا الإخطار ملزماً من الناحية القانونية إذا ما تقدم أحد المتقدمين بشكوى إلى الجهات المختصة قانوناً وذلك حتى يتم النظر والبت في الشكوى وفقاً للإجراءات القانونية المحددة في القانون واللائحة.

نموذج ضمان الأداء

المحترمون

الإخوة/ شركة يمن موبايل (ش.م.ي)

اسم المناقصة: شراء وتوريد أخبار

رقم المناقصة: (2018/02)

نحن [يذكر اسم البنك] نضمن [يذكر اسم المورد] ضماناً مطلقاً غير مشروط وغير قابل للإلغاء - على أن ندفع للـ (شركة يمن موبايل (ش.م.ي)) مبلغ وقدره [يكتب المبلغ بالأرقام] [يكتب المبلغ بالحروف] عند أول مطالبة خطية من قبلكم بدون أي تحفظ أو اعتراض من جانبنا أو من جانب المضمون تبين أن [يذكر اسم المورد] قد اخفق في تنفيذ التزاماته بموجب العقد دون الحاجة إلى أن تبينوا الأسس التي استند إليها طلبكم. كما نوافق على أي تغيير أو إضافة أو تعديل في بنود العقد أو في أي من مستدات العقد والتي يمكن أن تكون شركة يمن موبايل (ش.م.ي) قد انفقت عليها ولن يعفيها من أي مسؤولية تترتب على هذا الضمان، ونحن هنا نتنازل عن إبلاغنا بأي من هذه التغييرات أو الإضافات أو التعديلات كما نتعهد بالاستجابة لأي تمديد لفترة صلاحية الضمان دون الرجوع إلى عميلنا [يذكر اسم المورد]. ويسري هذا الضمان من تاريخ / / 201م ، وحتى انتهاء إجراءات الفحص والاستلام الابتدائي بدون أي ملاحظات أو تحفظات.

إمضاء وختم: _____

اسم البنك: _____

العنوان: _____

التاريخ: _____

نموذج ضمان الدفعـة المـقدمة

المحتزمون

الأخوة/ شركة يمن موبайл (ش.م.ي)

اسم المناقصة: شراء أخبار

رقم المناقصة: (2018/02)

بناءً على تعليمات وشروط العقد التي أوجبت تقديم ضمان مقابل صرف الدفعة المقدمة.

إِمْضَاءُ وَخَتْمٌ:

اسم البنك:

عنوان:

التاريخ:

نموذج تفويض المصنع

المحترمون

الأخوة/ شركة يمن موبايل (ش.م.ي)

حيث أن [يذكر اسم المصنع] وهو جهة تصنيع راسخة وذات سمعة طيبة في
تصنيع
.....

..... [يذكر اسم أو وصف السلع التي يقوم بتصنيعها]
وتصانعه تقع في [يذكر عنوان المصنع]
نفوض نحن [يذكر اسم المصنع]
بموجب هذا
.....

[يذكر اسم وعنوان الوكيل أو اسم وعنوان الشخص المفوض بتقديم العطاء]
لت تقديم هذا العطاء، والتفاوض والتوفيق على العقد معكم على أساس وثائق العطاء المقدمة منا لتوريد

ونقدم بموجب هذا التفويض الضمان الكامل والكافلة المطلوبة لكم طبقاً لشروط ووثائق المناقصة.

[توقيع باسم، ونيابة عن المصنع]

ملحوظة: ينبغي أن يحمل خطاب التفويض هذا في مقدمته اسم المصنع وعنوانه، وينبغي توقيعه من شخص مختص لديه توكيل ملزم للمصنع. كما يجب على مقدم العطاء تقديمها من ضمن وثائق العطاء.

نموذج ضمان الجودة

نحن [يذكر اسم المصنوع/المصدر/المورد] نضمن جميع صناعاتنا وأجهزتنا لمدة **سنة** من تاريخ الفحص والاستلام الابتدائي ونقوم بتصليح أو تغيير أي قطعة في الجهاز خلال مدة هذه الضمانة إذا كان العطب ناتج عن أخطاء مصنوعية أو معدنية متعلقة بقطع الجهاز ومعدنها وذلك بدون مقابل.

أما الأخطاء التي لا تجري عليها الضمانة فهي استخدام الجهاز بخلاف التعليمات الخاصة بالاستخدام والكسر والإتلاف وأيضاً القطع المعرضة للتآكل من كثرة الاستعمال. يصبح الضمان ملغياً إذا قام بالإصلاح أشخاص غير مخولين بذلك أو إذا لم تستعمل القطع الأصلية لقطع الغيار المصنوعة لدى الشركة.

(التوقيع والختم من قبل المخول بذلك من قبل الشركة المصنعة أو الوكيل الرسمي لها)

نموذج

عقد

أنه بتاريخ / / م تم إبرام هذا العقد بين كل من:-

1. شركة يمن موبайл (ش.م.ي) ويمثلها المهندس/ عامر محمد هزاع - المدير التنفيذي ويشار إليه في هذا العقد [بالطرف الأول].

2. المورد ويمثلها الأخ/ ويشار إليه في هذا العقد [بالطرف الثاني]
بصفته ويشار إليه في هذا العقد [بالطرف الثاني]
وفقاً لل التالي:-

بند (1): يقوم الطرف الثاني بتوريد
للمواصفات الفنية والكميات والنوعية وجداول الأسعار والشروط والمتطلبات المحددة في وثائق
المناقصة والعطاء الذي على أساسه تم الإرساء من قبل المشتري والمعدمة من قبل طرف العقد.

بند (2): قيمة عقد تنفيذ الأعمال بمبلغ وقدره [يكتب المبلغ
بالأرقام] [يكتب
المبلغ بالحروف].

بند (3): يتعهد الطرف الأول بموجب هذا العقد أن يدفع للطرف الثاني قيمة العقد أو أي مبلغ آخر قد يصبح
مستحقاً للدفع وفقاً لطريقة السداد (الدفع) المحددة في الشروط الخاصة للعقد.

بند (4): مدة التوريد أو التنفيذ (ثلاثة أسابيع من تاريخ التوقيع على العقد)

بند (5): تعتبر الوثائق التالية جزء لا يتجزأ من هذا العقد ويتم تفسيرها على هذا الأساس، وهي:

- أ. إخطار قبول العطاء.
- ب. العطاء المقدم وأي مراسلات أو وثائق تم قبولها قبل توقيع العقد، وتم اعتبارها جزءاً لا يتجزأ
من هذا العقد.
- ج. الشروط الخاصة.
- د. الشروط العامة.
- هـ. المواصفات الفنية.
- وـ. الرسومات (إن وجدت).
- زـ. أي وثائق أخرى تشكل جزء من هذا العقد.

بند (6) : أ- يحق للطرف الأول زيادة أو تخفيض كميات السلع أو الخدمات المتعاقد عليها في حدود ما نسبته 10% من قيمة العقد وبنفس الأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في الاعتراض على ذلك أو المطالبة بأي تعويض بسبب هذه الزيادة أو التخفيض.

ب- يجب على الطرف الثاني الالتزام الكامل بفترة ضمان الجودة المحددة وفقاً للمعايير المهنية المعمول بها عالمياً، ووفقاً لما تنص عليه التشريعات النافذة ذات العلاقة.

بند (7) : يخضع هذا العقد لأحكام قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية وتعتبر أحكام القانون واللائحة المذكورين مكملة لهذا العقد.

بند (8) : حرر هذا العقد من نسختين أصل بيد كل طرف نسخة.

الطرف الأول

الطرف الثاني

شركة يمن موبايل

(ش.م.ي)

ويتمثلها

المهندس/ عامر محمد هر زع

المدير التنفيذي

ويتمثلها